تجاهل الفئة الأكثر ضعفاً في العراق:
محنة النازحين

CENTER FOR
CIVILIANS IN CONFLICT
RECOGNIZE. PREVENT. PROTECT. AMEND.

الإدراك. الحيلولة دون. الحماية. جبر الضرر.

صورة الغلاف: تشرين الثاني 2019، محافظة نينوى، العراق:
أطفال في مخيم حسن شام للنازحين.
المصدر: باولا غارسيا / CIVIC

أبريل 2021
T +1 202 558 6958
comms_arabic@civiliansinconflict.org
civiliansinconflict.org

مركز المدنيين في الصراع الرؤية والرسالة

مركز المدنيين في الصراع (CIVIC) هو منظمة دولية مكرسة لتعزيز حماية المدنيين المحاصرين في الصراع. CIVIC تتصور عالما لا يتعرض فيه أي مدني للأذى في الصراع. نحن ندعم المجتمعات المتضررة من النزاع في سعيها للحصول على الحماية ونعزز قدرة الجهات المسلحة على منع الضرر الواقع على المدنيين والاستجابة له.
تأسست CIVIC في عام 2003 من قبل مارلا روزيكا، ناشطة مدنية شابة دافعت عن ضحايا الحرب المدنيين وعائلاتهم في العراق وأفغانستان. تعمل CIVIC الآن بناءً على إرثها الاستثنائي في مناطق الصراع في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وجنوب آسيا لتعزيز مستوى أعلى من الحماية للمدنيين.

في CIVIC، نعتقد أن أطراف النزاع المسلح تتحمل مسؤولية منع ومعالجة الضرر الذي يلحق بالمدنيين. ولتحقيق ذلك، نقوم بتقييم أسباب الضرر الذي يلحق بالمدنيين، في نزاعات معينة، وصياغة حلول عملية لمعالجة هذا الضرر، وندعو إلى اعتماد سياسات وممارسات جديدة تؤدي إلى تحسين حالة المدنيين العالقين في الصراع. إدراكًا لقوة التعاون، نتعامل مع المدنيين والحكومات والجيوش والمؤسسات الدولية والإقليمية لإضفاء الطابع المؤسسي على الحماية المعززة للمدنيين في الصراع.

شكر وتقدير

كتبت باولا جارثيا هذا التقرير، الباحثة في برنامج العراق. قدم علي العساف، مدير المنظمة في العراق، رؤى ومراجعة وتحريرًا إضافية وشارك في ذلك كل من لورين سبينك، كبير الباحثين؛ سحر محمد علي، مدير الشرق الأوسط وجنوب آسيا؛ شانون جرين، مدير أول البرامج؛ ومارك لينينج، كبير مستشاري الحماية. قامت ناتالي سيكورسكي، مديرة برنامج الشرق الأوسط وجنوب آسيا، ومونيكا زوراو، مساعدة الاتصالات، بتسهيل إنتاج هذا البحث. قدم كل من محمد نورالدين، مساعد برنامج في العراق، وهانا قادر ودلال محمد، المترجمين والمنسقين، المساعدة في انجاز البحث.

CIVIC ممتن للمدنيين وقادة المجتمع وأعضاء القوات الأمنية وممثلي الحكومة الذين وافقوا على المشاركة في مقابلاتنا ومشاركة وجهات نظرهم وشواغلهم معنا ، وممتن كذلك للمنظمات غير الحكومية التي دعمت أبحاثنا وشاركوا رؤى مهمة معنا.

لقد واجه المدنيون الذين تحدث معهم CIVIC معاناة لا حد لها من اثر النزاع المسلح وسنوات من انعدام الأمن. نحن نقدر كثيرا استعدادهم للتحدث إلينا. CIVIC يأخذ على محمل الجد مسؤوليتنا لضمان ترجمة كلماتهم إلى سياسات وممارسات تعالج شواغلهم المتعلقة بالحماية.

يتم دعم عمل CIVIC في العراق من قبل وزارة الخارجية الألمانية (FFO).

قائمة المصطلحات:

CFs: قوات التحالف الدولي ضد داعش

CHM: تخفيف الضرر المدني

CPG: مجموعة الحماية المدنية

DMA: مديرية مكافحة الالغام الالغام

EO: الذخائر المتفجرة

ERW: المتفجرات من مخلفات الحرب

GOI: الحكومة العراقية

IDP: النازحون داخلياً

IED: عبوة ناسفة

INGO: المنظمات غير الحكومية الدولية

IOM: المنظمة الدولية للهجرة

ISF: القوات الامن العراقية

ISIS: داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام)

KDP: الحزب الديمقراطي الكوردستاني

KRG: حكومة إقليم كوردستان

KRI: اقليم كوردستان العراق

MOD: وزارة الدفاع العراقية

MOI: وزارة الداخلية العراقية

MOMD: وزارة الهجرة والمهجرين

MOP: وزارة البيشمركة

NGO: منظمات غير الحكومية

PMU: الحشد الشعبي

POC: حماية المدنيين

PUK: الاتحاد الوطني الكوردستاني

YBS: وحدات حماية سنجار

جدول المحتويات

مركز المدنيين في الصراع الرؤية والرسالة. . . . . iii.
شكر وتقدير. . . . . iii.
قائمة المصطلحات. iv
الملخص التنفيذي. . . . . 1.
التوصيات. 3
إلى الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان 3
إلى حكومات المحافظات والسلطات المحلية 3
إلى جميع القوات الأمنية . . . . . 4.
إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي . . . . . 4.
المنهجية. . . . . 5.
نبذة عن الموضوع. 6
سياسة إغلاق المخيمات في العراق. . . . . 7.
منع عودة النازحين. . . . . 11.
وصمة العار التي تلحق بالعائلات التي يُعتقد أن لها صلة بداعش. 11
الحرمان من التصريح الأمني والوثائق المدنية. 11
رفض المجتمع وعدم قدرة النازحين على العودة لمناطقهم الاصلية . . . . . 15.
الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات التي تعرقل العودة إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. . . . . 18.
الاستنتاج. 21
الهوامش إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. 22

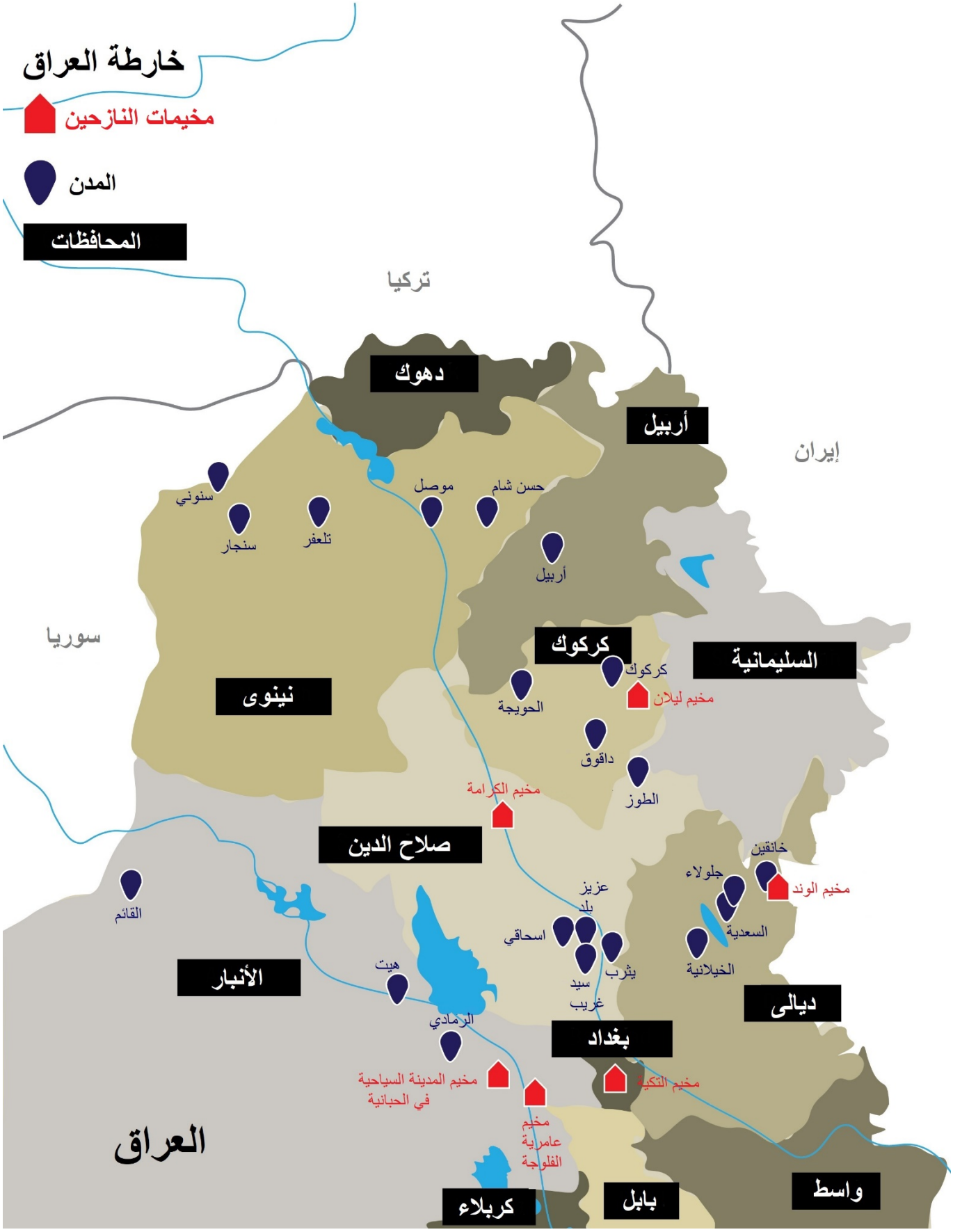
خارطة العراق
مخيمات النازحين
المدن
المحافظات
تركيا
إيران
سوريا
العراق
دهوك
أربيل
نينوى
كركوك
السليمانية
صلاح الدين
الأنبار
بغداد
ديالى
واسط
بابل
كربلاء
سنوني
سنجار
تلعفر
موصل
حسن شام
أربيل
كركوك
الحويجة
مخيم ليلان
داقوق
الطوز
مخيم الكرامة
القائم
هيت
الرمادي
مخيم المدينة السياحية في الحبانية
مخيم عامرية الفلوجة
عزيز بلد
اسحاقي
يثرب
سيد غريب
مخيم التكية
خانقين
جلولاء
مخيم الوند
السعدية
الخيلانية

I. الملخص التنفيذي

"ليس لدي مستقبل ولا مكان أذهب إليه. لم يبق لدي أي أحد. أنا ميت بينما ما زلت على قيد الحياة. سأبقى في هذا المخيم حتى يغلقونه وبعد ذلك، لا أعرف ماذا سأفعل. لا أعرف ماذا سيحدث لأولادي."

- ربة أسرة نازحة من ناحية العياضية في تلعفر، في مخيم حسن شام للنازحين، كانون الأول 2019

في عام 2019، أعلنت الحكومة العراقية عزمها إغلاق جميع مخيمات النازحين الرسمية وغير الرسمية في جميع أنحاء البلاد وبدأت حملة سريعة وعليها الكثير من المآخذ لإعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية. ونتيجة لذلك، أُجبر العديد من النازحين على العودة إلى مناطقهم الأصلية على الرغم من الدمار ونقص فرص السكن وسبل العيش ووجود التهديدات الأمنية. ونزح اخرون مرة ثانية مما اجبرهم على التوطين في مكان آخر- أحيانًا في ظروف حرجة مع خدمات أقل من ذي قبل. كما أدى عدم وجود استراتيجية شاملة بخصوص للنازحين داخليًا وإعادة دمجهم إلى قيام بعض الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية باتخاذ قرارات تعسفية بشأن من يُسمح له بالعودة بناءً على تصوراتهم عن ملفات الأفراد الأمنية.

العراقيون الذين تركوا منازلهم أثناء القتال معرضون للانتهاكات والوصم والتهميش والعزلة داخل المجتمع العراقي. ومن بين النازحين، فان كبار السن والمصابين بأمراض مزمنة، ومن ينتمون إلى مجموعات عرقية أو دينية كانت مهمشة تاريخياً، والنساء المعيلات لأسرهن اللائي فقدن الدعم المجتمعي بعد فقدان أزواجهن أثناء الحرب، يواجهون عقبات إضافية. إن حرمان النازحين في العراق من القدرة على إعادة بناء حياتهم يقوض آفاق الاستقرار على المدى الطويل فضلا عن التزام الحكومة العراقية بدعم وحماية حقوق الإنسان لجميع العراقيين، بمن فيهم النازحون.

نزح أكثر من ستة ملايين شخص عندما اندلع الصراع مع داعش بين عامي 2014 و2017. بعد فترة وجيزة من استعادة الموصل في عام 2017 وإعلان انتهاء العمليات العسكرية، بدأت السلطات العراقية في إغلاق مخيمات النازحين داخليًا ودفع المواطنين النازحين للعودة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. عندما بدأ الناس في العودة إلى ديارهم، وجدوا ممتلكاتهم منهوبة ومدمرة، فضلاً عن نقص الخدمات الأساسية والبنية التحتية العامة وقلة فرص كسب العيش.

حتى يومنا هذا، يُمنع بعض النازحين داخليًا من العودة إلى مناطقهم الأصلية من قبل جهات مسلحة والسلطات المحلية والمجتمعات بسبب الانتماء المزعوم لأحد أفراد الأسرة إلى داعش. تواجه العديد من العائلات "التي يُنظر إليها على ذات صلة بداعش" عقبات في الوصول إلى الخدمات والمساعدات، بما في ذلك الحصول على الوثائق الأمنية والمدنية التي تسمح لها بالتنقل بحرية في جميع أنحاء البلاد. علاوة على ذلك، يتم الضغط على العديد من هذه العائلات للخضوع لعملية التبرئة و/ أو الإخبار من أجل الحصول على تصريح أمني والتقدم بطلب للحصول على وثائق مدنية وهو مطلب لا أساس له في القانون العراقي. تضع هذه العمليات العائلات تحت ضغط وقلق شديدين، لأنها ترقى إلى مستوى التخلي عن روابط الدم مع أحد أفراد الأسرة وتمثل شكلاً من أشكال الاتهام التي يمكن استخدامها في المحاكمة. تواجه العائلات خيار الخضوع للتبرئة والإخبار ضد أحد أفراد الأسرة (بفهم أنه يمكن استخدام أقوالهم كدليل في إصدار الأحكام و/ أو إثبات انتماء أفراد أسرهم إلى الجماعات المتطرفة) أو اتخاذ قرار بعدم القيام بذلك، مما يؤدي إلى عدم قدرتهم على الحصول على الوثائق المدنية التي قد تكون ضرورية للوصول إلى الخدمات الأساسية أو الفرص التعليمية أو الوثائق الرئيسية الأخرى.

كما تم منع قطاعات من السكان النازحين الذين ليس لديهم صلات مزعومة بداعش من العودة إلى ديارهم من قبل جهات مسلحة محلية والسلطات الحكومية و/ أو المجتمعات المجاورة التي تم تمكينها نتيجة التغيير في ديناميات القوة التي نجمت عن الصراع. تتلاعب هذه الجهات الفاعلة بعودة السكان النازحين في جميع أنحاء العراق لزيادة فرصهم في الحصول على الأراضي والموارد، أو تغيير التركيبة الديموغرافية لمناطقهم، أو الانتقام من لمظالم قبلية ومجتمعية سابقة.

وبحكم الواقع فان الحظر الذي يمنع بعض أفراد المجتمع من العودة إلى مناطقهم الأصلية يترك العديد من الأسر في حالة ضعف شديد ويطيل من معاناتهم بعد سنوات من الصراع. إن التخلي عنهم يهدد جهود تحقيق الاستقرار ويخاطر بخلق جيل من العراقيين يواجه الإقصاء والتهميش، مع احتمال خلق المظالم التي تدفع إلى دورات جديدة من العنف.

في عام 2019، عندما أعلنت حكومة العراق (GOI) عن نيتها إغلاق جميع مستوطنات النازحين الرسمية وغير الرسمية في جميع أنحاء البلاد، فقد فعلت ذلك على الرغم من العقبات العديدة التي تواجه عائلات النازحين داخليًا في العودة. علاوة على ذلك، عندما بدأت الحكومة حملتها السريعة وغير المنظمة لإعادة النازحين داخليًا، أعطت إشعارًا قصيرًا لكل من السكان المتضررين والجهات الإنسانية التي تدعمهم. بعد توقف بسبب جائحة COVID-19 ، شكل رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لجنة في أكتوبر 2020 وفوضها بإغلاق جميع المخيمات المتبقية في العراق قبل نهاية العام. تم إغلاق بعض مخيمات النازحين في غضون أيام، دون تقديم المساعدة الكافية أو حلول إعادة التوطين للسكان غير القادرين على العودة إلى مناطقهم الأصلية. أكثر من نصف النازحين الذين غادروا المخيمات الرسمية بعد أكتوبر/ تشرين الأول 2020 لم يعودوا إلى مناطقهم الأصلية. بدلاً من ذلك، واجهوا نزوحا آخر.[1]

على الرغم من أن الحكومة العراقية تسعى إلى تشجيع عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية وإغلاق جميع مخيمات النازحين داخليًا والمستوطنات العشوائية، إلا أنها لم تضع استراتيجية وطنية شاملة تتصدى للعقبات التي تواجهها العديد من العائلات في العودة إلى ديارها، ولم تنفذ إطارًا قويًا من الحلول الدائمة لأولئك الذين لا يستطيعون أو لا يرغبون في العودة إلى مناطقهم الأصلية. علاوة على ذلك، لم يرافق الإغلاق السريع للمخيمات والضغط على النازحين للعودة إلى مناطقهم الأصلية مبادرات قوية ومتطورة لمعالجة المظالم المحلية والمصالحة المجتمعية. إن عدم وجود مثل هذه المبادرات من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة.

تحتاج الحكومة العراقية إلى تطوير استراتيجية شاملة وخطة عمل ملموسة لإغلاق مخيمات النازحين داخليًا والمستوطنات العشوائية، مع التركيز على ضمان الحماية والحلول الدائمة للسكان النازحين. يجب أن تشمل هذه الحلول دعم النازحين الذين يرغبون في العودة إلى المناطق التي كانوا يعيشون فيها قبل نزوحهم من خلال تقديم تعويضات عن تدمير الممتلكات، وإعادة بناء البنية التحتية العامة، وضمان توفير خدمات مناسبة في المناطق المتضررة. تحتاج الحكومة أيضًا إلى تقييم الحاجة إلى مبادرات المصالحة وتعزيز وسائل حل النزاعات بالطرق السلمية التي تحترم سيادة القانون والحقوق. تعزز مثل هذه المبادرات التماسك الاجتماعي وتضمن عدم منع العائلات والمجتمعات من العودة إلى مناطقها الأصلية من قبل الجهات المسلحة و / أو المجتمعات المجاورة.

إن العودة الطوعية للنازحين هي أحد المسارات نحو حل دائم للنزوح، شريطة أن تكون الظروف آمنة ولا تؤدي إلى تفاقم مخاوف الحماية الناجمة عن النزوح. ومع ذلك ، يجب على السلطات الحكومية أيضًا السماح للنازحين داخليًا بالاندماج في مناطق نزوحهم أو إعادة التوطين في أماكن أخرى إذا كانوا لا يرغبون في العودة إلى مناطقهم الأصلية أو إذا لم يكن القيام بذلك آمنًا[2]. أخيرًا، من أجل معالجة المظالم المجتمعية، وتعزيز السلام، ووضع حد لدوامة العنف، يجب على الحكومة العراقية تسهيل الوصول إلى العدالة وتعويض أولئك الذين فقدوا أفراد عائلاتهم أو ممتلكاتهم بسبب النزاع.

II. التوصيات

إلى الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان:

• وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة للسلام والمصالحة تعزز العدالة والمساءلة، وتضمن سلامة وحماية النازحين العائدين.

• وقف إغلاق مخيمات ومستوطنات النازحين في جميع أنحاء البلاد والإسراع بوضع استراتيجية شاملة وخطة عمل لتقييم أوضاع أسر النازحين وعوائق عودتهم، وتقترح الحلول المناسبة في إطار الحلول الدائمة.

• التأكد من أن عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية طوعية وتلتزم بالقانون العراقي والقانون الدولي وإطار العودة المبدئي الذي أقرته حكومة العراق[3]. ضمان أن السلطات المحلية والإقليمية والجهات الأمنية الفاعلة لا تجبر النازحين على العودة إلى مناطقهم الأصلية إذا كانوا لا يريدون العودة، و / أو إذا كانوا معرضين لخطر أن يصبحوا أهدافًا للعنف.

• التأكد من أن إغلاق مخيمات النازحين والمستوطنات غير الرسمية يتم إبلاغه إلى عائلات النازحين والجهات الإنسانية العاملة في المخيمات قبل 45 يومًا على الأقل لضمان قدرتهم على الترتيب للعودة إلى مناطقهم الأصلية أو إيجاد مكان آمن لإعادة التوطين.

• توفير نقل مجاني للعائلات التي تغادر مواقع النزوح إلى مناطقهم الأصلية أو مواقع إعادة توطينهم. التنسيق مع القوات الأمنية وقيادات العمليات لضمان إبلاغها مسبقًا وعدم التدخل في حركة النازحين أو إبطائها دون داع.

• تسريع صرف "منح العودة" من وزارة الهجرة والمهجرين (MOMD) للنازحين داخليا، فضلا عن مدفوعات التعويضات.

• التدخل في الحالات التي تمنع فيها جهات أمنية اوالمجتمعات عودة النازحين، بما في ذلك رعاية عمليات المصالحة بين المجتمعات ومنع الجهات الأمنية من منع العودة.

• فصل إجراءات التصريح الأمني عن عملية التوثيق المدني لضمان حصول جميع المواطنين العراقيين على وثائقهم المدنية وتجديدها على النحو الذي يكفله الدستور العراقي والقانون.

• إبلاغ مكاتب مديرية الجنسية والاحوال الشخصية (CAD) بعدم وجود شرط قانوني للقيام بـ "التبرئة" و / أو "الإخبار (إدانة)" ضد أفراد العائلة المشتبه في انتمائهم إلى داعش من أجل الحصول على الوثائق المدنية أو من اجل العودة إلى مناطقهم الأصلية؛ التأكد من أن مكاتب الجنسية والاحوال الشخصية تتوقف عن مطالبة العائلات بالخضوع لهذه العمليات.

• الإسراع بإصدار جميع الوثائق المدنية للأطفال العراقيين غير المسجلين، بغض النظر عن انتماء آبائهم المزعوم إلى منظمات متطرفة والحالة المدنية لأمهاتهم.

• زيادة مكاتب الجنسية والاحوال الشخصية المتنقلة لتحسين الوصول إلى الوثائق لأولئك الذين لا يستطيعون العودة إلى مناطقهم الأصلية.

• إعطاء الأولوية لإزالة مخاطر المتفجرات في مناطق العودة وتسهيل عمليات الجهات الإنسانية والجهات التي تقوم بإزالة المتفجرات.

إلى حكومات المحافظات والسلطات المحلية:

• إضفاء الطابع الرسمي على آلية موحدة تحافظ على السرية بالكامل للسكان للإبلاغ عن الشكاوى حول سلوك القوات الأمنية دون انتقام. والإعلان عن هذه الآلية، وتخصيص الموارد للتحقيق في الحوادث، وعند الاقتضاء، إحالة القضايا إلى المحاكمة.

• دمج ضباط اناث في الشرطة المحلية وأي قوة أمنية تم إنشاؤها حديثًا، وضمان وجود موظفات حكوميات في مكاتب الجنسية والاحوال الشخصية.

• دعوة الحكومة الفيدرالية لتخصيص الأموال والموارد لضمان تنفيذ قانون التعويضات رقم 2009/20 ورقم 2015/57، وكذلك لتسهيل عملية طلب التعويض لضمان سهولة الوصول إليها وعدالتها وفعاليتها.

• إنشاء آلية تنسيق أمني تشمل جميع القوات العاملة في المنطقة لضمان إجراء جميع العمليات بمهنية ووفقاً للقانون العراقي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إلى جميع القوات الأمنية:

• التحقيق في مزاعم سوء السلوك والمضايقات والاستغلال من قبل أفراد اي من القوات الأمنية، بما في ذلك تلك المزاعم المرتبطة بمنع عودة النازحين او بمنع اصدار الوثائق المدنية، ومحاسبتهم.

• إخلاء منازل المدنيين والمدارس وتعويض أصحابها عن الوقت الذي شغلت فيه ممتلكاتهم على شكل إيجارات.

إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي:

• الاستمرار في دعم العودة الطوعية والآمنة للنازحين إلى مناطقهم الأصلية وإعادة توفير الخدمات وجهود إعادة الإعمار وخلق فرص كسب العيش في المناطق المتضررة من الصراع.

• الاستمرار في تمويل مبادرات إزالة مخاطر المتفجرات من قبل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في المناطق المتضررة من الصراع، ودعم السلطات العراقية في إجراء عمليات التطهير من خلال توفير الخبرة الفنية وبناء القدرات والموارد.

• دعم حكومة العراق في تطوير برامج إعادة الإدماج للعائلات التي يُعتقد أنها مرتبطة بداعش والقاصرين الذين عاشوا في المناطق التي سيطر عليها داعش والمعرضين لخطر التلقين العقائدي وغرس التطرف فيهم.

III. المنهجية

يعرض هذا التقرير تحليل CIVIC لتأثير الجهات الأمنية والسلطات المحلية والهياكل العشائرية والمجتمعات على عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية في العراق. تشمل الدراسة محافظات نينوى وصلاح الدين وكركوك وديالى وبابل والأنبار.

يعتمد هذا التحليل على 120 مقابلة تم إجراؤها والملاحظات أثناء حضور اجتماعات مع شركاء في المجال الإنساني، وطاولات مستديرة، ومراجعة للبيانات العامة والإصدارات[4]. أجريت المقابلات بين تشرين الأول 2019 وكانون الثاني 2021 في مواقع مختلفة ضمن محافظات أربيل ودهوك وكركوك وصلاح الدين وديالى والأنبار. بينما أجريت معظم المقابلات شخصيًا، فإن حظر التجول والقيود المفروضة على الحركة التي فرضتها كل من حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق بسبب جائحة COVID-19- تطلب من CIVIC إجراء بعض المقابلات عبر الهاتف. أجريت المقابلات وجهاً لوجه أو عبر الهاتف باللغات العربية أو الكردية أو التركمانية أو الإنجليزية (حسب رغبة من تتم مقابلته) وكانت شبه منظمة للسماح بقدر أكبر من المرونة في جمع البيانات.

أجرى CIVIC ثمان وثمانين (88) مقابلة مع المدنيين وقادة المجتمع، بما في ذلك الزعماء القبليين والدينيين، وكذلك المخاتير. كما أجرى CIVIC ثمانية مقابلات مع السلطات الحكومية في محافظات نينوى وكركوك وديالى وصلاح الدين. من تمت مقابلتهم ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة ومن بينهم بعض المستقلين. من بين هذه المقابلات الـ 96، أجريت 64 مقابلة مع رجال و32 مع نساء. تم إجراء 11 مقابلة إضافية مع أفراد من القوات الأمنية المختلفة والجهات المسلحة العاملة في كركوك ونينوى، بما في ذلك أفراد من الشرطة المحلية والاتحادية والحشد الشعبي.

يسعى CIVIC إلى إجراء مقابلات مع أعداد متساوية من الرجال والنساء، لكن تمثيل المرأة في الحكومة في العراق لا يزال منخفضًا. جميع قادة المجتمع (بما في ذلك المخاتير وزعماء القبائل) هم من الرجال. للتعويض عن نقص التمثيل النسائي أثناء المقابلات ومن أجل التقاط وجهات نظر المرأة بشكل أفضل، تم تنظيم مناقشة جماعية مركزة (FGD) مع سبع نساء من مدينة الحويجة.

يتضمن هذا الموجز أيضًا 46 مقابلة ومحادثة أجراها CIVIC مع موظفين من 13 منظمة غير حكومية محلية ودولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى باحثين وصحفيين مستقلين.

أوضح من أجرى المقابلات في CIVIC أهداف البحث، وأعطى جميع من أجريت معهم المقابلات موافقة مستنيرة. من أجل أمن وخصوصية جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، حجب CIVIC الأسماء، وعند الضرورة، معلومات التعريف الأخرى.

IV. نبذة عن الموضوع

تسبب توسع داعش في العراق ـ والحرب التي تلت ذلك لهزيمته ـ في واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم، حيث نزح ما لا يقل عن ستة ملايين شخص بين عامي 2014 و2017. حدث هذا النزوح في مراحل مختلفة من الصراع، أعداد كبيرة ممن فروا خلال أول توسع لداعش في جميع أنحاء البلاد في عام 2014، ثم مرة أخرى خلال العمليات العسكرية التي شنتها القوات العراقية ضد التنظيم - لا سيما أثناء معركة تحرير مدينة الموصل. فقط في أغسطس 2014، تسبب استيلاء داعش على سنجار والبعاج في نزوح أكثر من 300 ألف شخص في غضون أسبوعين فقط. اكتظت آلاف العائلات بالسيارات أو عبرت سيرًا على الأقدام إلى إقليم كردستان العراق ، وهي واحدة من المناطق القليلة في شمال العراق التي تعتبر آمنة.[5]

مع استعادة الأراضي من قبل القوات الحكومية والموالية للحكومة، بدأ النازحون في العودة إلى بعض المناطق. بعد انتهاء العمليات العسكرية الكبرى في ديسمبر 2017، بدأت الحكومة العراقية في تشجيع وتسهيل عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية. يمكن أن تكون العودة الطوعية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية طريقًا نحو تحقيق حلول دائمة للنزوح، شريطة أن تكون الظروف في مناطق العودة آمنة ولا تؤدي إلى تفاقم مخاوف الحماية الناجمة عن النزوح. ومع ذلك، لم تكن عودة النازحين موحدة عبر المناطق المتضررة من الصراع في العراق أو بين مجتمعات النازحين المختلفة. في بعض أنحاء البلاد، سرعان ما عاد السكان النازحون وبدأوا في إعادة بناء قراهم. لكن، وبسبب عدد من العوامل، تباطأت هذه العودة في مناطق مثل سنجار والبعاج وسهل نينوى في محافظة نينوى. الحويجة في محافظة كركوك. يثرب، بلد، بيجي في صلاح الدين. بعض اجزاء خانقين في ديالى. وأجزاء من القائم في الأنبار. وتشمل أسباب هذه العودة البطيئة تدمير المنازل والبنية التحتية. التلوث بالذخائر المتفجرة؛ نقص الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والتعليم والرعاية الصحية؛ ونقص فرص كسب العيش في بعض المناطق المتضررة من الصراع[6]. ومع ذلك، كما يناقش هذا التقرير، هناك عوامل أخرى تمنع العديد من العائلات من العودة إلى مناطقهم الأصلية وإعادة بناء حياتهم. ترتبط بعض هذه العوامل بالتوترات العرقية والدينية والمجتمعية، ووجود وسلوك بعض الفاعلين المسلحين والسلطات المحلية، وتسييس عودة النازحين من قبل سلطات اتحادية وحكومات محافظات. تواجه العائلات النازحة التي يُعتقد أنها تنتمي إلى داعش بسبب الانتماء المزعوم لأحد أفراد الأسرة أو تعاونه تحديات إضافية للعودة بسبب رفض المجتمع وعدم قدرتهم على الحصول على الوثائق المدنية وغيرها من الوثائق المطلوبة للعودة إلى مناطقهم الأصلية.

بعد أكثر من ثلاث سنوات من انتهاء العمليات العسكرية ضد داعش، لم يعد ما يقرب من 1.2 مليون عراقي إلى مناطق إقامتهم قبل الحرب. يعيش معظم السكان النازحين ـ حوالي 805746 شخصًا - في منازل مستأجرة صالحة للسكن أو في ممتلكاتهم الخاصة. ومع ذلك، يعيش أكثر من 212000 فرد في مخيمات النازحين أو أنواع أخرى من المستوطنات الرسمية في جميع أنحاء البلاد ، ويعيش أكثر من 100000 في مستوطنات غير رسمية أو مدارس أو مبان دينية أو غيرها من المباني غير المكتملة والأماكن غير الصالحة للسكن[7]. هؤلاء الأشخاص معرضون لخطر النزوح المطول، مما يتسبب في دورات من الضعف والفقر والتهميش التي يكافح النازحون داخليًا للتحرر منها. بعض الفئات من بين هؤلاء النازحين معرضة للخطر بشكل خاص، مثل كبار السن، والمصابين بأمراض مزمنة، والذين ينتمون إلى مجموعات عرقية أو دينية تم تهميشها تاريخياً، والإناث المعيلات لأسر ليس لها أقارب أو شبكات دعم مجتمعية بعد فقدان أزواجهن أثناء الحرب.[8]

٧. سياسة إغلاق المخيمات في العراق

في عام 2019، أعلنت حكومة العراق عزمها إغلاق جميع مستوطنات النازحين الرسمية وغير الرسمية في جميع أنحاء العراق بحلول نهاية العام، لكنها لم تنجح في تقديم استراتيجية وخطة عمل مناسبة لتنفيذ هذا القرار. يواجه النازحون العديد من التحديات في العودة إلى مناطقهم الأصلية - بما في ذلك الافتقار إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية وفرص كسب العيش، فضلاً عن وجود مخاطر المتفجرات، والممتلكات المدمرة، وفي بعض المناطق، التوترات المجتمعية. بالنظر إلى هذه العقبات، فإن عودة السكان النازحين تتطلب استراتيجية وطنية تشمل مبادرات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل، وبرامج لتعزيز الانتعاش الاقتصادي للمناطق المتضررة، وبرامج المصالحة والتماسك الاجتماعي، والحلول البديلة للأسر غير القادرة على العودة إلى مناطقهم الأصلية.[9]

افتقرت عملية إغلاق المخيمات ودمجها في العراق إلى التخطيط والتنسيق بين مختلف السلطات والجهات الأمنية المعنية، وكذلك مع الجهات الفاعلة الإنسانية. تكثفت حملة إغلاق المعسكرات وتوحيدها في صيف 2019، مع توقف مؤقت في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد -19 وتعيين رئيس وزراء جديد. في أكتوبر / تشرين الأول 2020 ، أعلنت الحكومة العراقية عن خطتها لاستئناف حملة إغلاق المخيمات وإغلاق جميع مخيمات النازحين المتبقية والمستوطنات العشوائية بحلول حزيران / يونيو 2021 [10]. خلال حملة إغلاق المخيمات لعام 2019 وفي عام 2020، سارعت السلطات الاتحادية وسلطات المحافظات والسلطات المحلية بإغلاق مستوطنات النازحين مع القليل من الاهتمام بمصلحة عائلات النازحين والعائدين. في كثير من الحالات، قاموا بالضغط و/ أو إجبار النازحين على مغادرة مواقع النزوح بغض النظر عن الوضع في مناطقهم الأصلية أو المخاطر المرتبطة بالمغادرة. اعتبارًا من يناير 2021 ، ووفقًا لمجموعة تنسيق وإدارة المخيمات (CCCM)، فإن 62 بالمائة من 328806 فردًا غادروا مخيمات النازحين الرسمية منذ سبتمبر 2019 لم يغادروا طواعية ولكن تحت ضغط عملية إغلاق المخيم.[11]

في تموز / يوليو 2019، أعلنت سلطات محافظة نينوى أنه وتماشياً مع قرار مجلس الأمن الوطني رقم 16، يجب على جميع النازحين المقيمين في المخيمات في محافظة نينوى والذين ينحدرون من محافظات عراقية أخرى العودة إلى مناطقهم الأصلية أو الانتقال إلى مخيمات في محافظاتهم الأصلية[12]. أدى هذا القرار القسري و/ أو إكراه آلاف العائلات النازحة على إعادة التوطين، في كثير من الأحيان بقليل من الوقت أو التخطيط. في عامي 2020 و 2021، تكرر نفس النمط ، حيث أعلنت السلطات الاتحادية والمحلية إغلاق المخيمات والمستوطنات العشوائية من خلال إشعار قصير للعائلات ودون اقتراح حلول للتحديات التي قد يواجهونها عند العودة إلى مناطقهم الأصلية.[13]

علاوة على ذلك، حتى في الوقت الذي تغادر فيه العائلات النازحة مناطق النزوح بسبب حملة إغلاق المخيمات وتحت ضغط السلطات الاتحادية والإقليمية على حد سواء، فان هناك نقصا في التنسيق بين السلطات الاتحادية / المحافظات والجهات الأمنية حول حركة النازحين. غالبًا ما يتم إيقاف المدنيين الذين يغادرون المخيمات عند نقاط التفتيش، أو يُمنعون من الوصول إلى مناطقهم الأصلية، أو يُمنعون من مواصلة رحلاتهم من قبل جهات أمنية غير مدركة لتحركات النازحين الحالية[14]. في حالات أخرى، لا تعترف جهات أمنية بأوراق التصريح الأمني وخطابات المغادرة الصادرة عن جهاز الأمن الوطني ووزارة الهجرة والمهجرين، على التوالي. في تشرين الثاني / نوفمبر 2020، واجه النازحون العائدون من بغداد إلى منطقة القائم على الحدود السورية بمحافظة الأنبار أربع عمليات تدقيق مختلفة من قبل قيادات العمليات العسكرية المختلفة في المناطق التي عبروا خلالها، على الرغم من حصولهم على تصاريح أمنية من قيادة عمليات بغداد[15]. التدقيق المتعدد هو نتيجة لعدم وجود قاعدة بيانات أمنية موحدة مشتركة من قبل جميع الجهات الاستخباراتية والأمنية. ويؤدي هذا الوضع إلى تأخيرات غير ضرورية في رحلات هذه العائلات، على الرغم من تعرضهم لضغوط لمغادرة مناطق نزوحهم في المقام الأول.

ان السلطات المحلية والقوات الأمنية مسؤولة عن عدد من عمليات الإخلاء والترحيل القسري الأخرى التي لم تحترم المبادئ الإنسانية أو إطار العودة الطوعية والمبدئية الذي أقرته الحكومة العراقية في عام 2018[16]. وفي عام 2019، أعلنت قيادة عمليات الأنبار عن إخلاء نازحين من منطقة الكرمة والقائم من الذين نزحوا من مخيمي عامرية الفلوجة ومدينة الحبانية السياحية وكلاهما يقع في قضاء الفلوجة. تم إعطاء النازحين في هذه المخيمات إشعارًا قبل يوم واحد فقط. دخل مسؤولون عراقيون مسلحون الى المخيمات أثناء الليل وضغطوا على النازحين لتحميل متعلقاتهم في شاحنات والاستعداد للمغادرة في صباح اليوم التالي. أفادت المنظمات غير الحكومية العاملة في المخيم أن الجنود أضرموا النار في خيام بعض النازحين الذين رفضوا المغادرة.[17]

كانون الأول 2019، محافظة كركوك، العراق: مخيم يحياوه للنازحين.

لأكثر من أسبوع بعد هذا الحادث، كان الوضع في هذه المعسكرات فوضويا. تم تطبيق قيود على الحركة منعت النازحين من مغادرة المخيمات للذهاب إلى العمل أو التسوق أو تلقي العلاج الطبي. كما تم فرض قيود على إيصال المساعدات الغذائية. وانقطعت الكهرباء في أحد تلك المخيمات ذات ليلة بينما صرخ الجنود على النازحين وأجبروهم على تحميل متعلقاتهم في شاحنات. عندما تشارك بعض العائلات النازحة التي يُنظر إليها على أنها متعاطفة مع داعش مخاوف بشأن سلامتها في مناطقها الأصلية ـ تم إبلاغهم من قبل زعماء القبائل والأقارب بأنهم غير مرحب بهم بسبب الانتماء المزعوم لأحد أقارب إلى داعش أو دعمه لهم ـ أبلغتهم قيادة عمليات الأنبار أن الاتفاقات التي تضمن عودتهم الآمنة قد تم التوصل إليها بالفعل. عندما اتصل النازحون بزعماء القبائل، طُلب منهم دفع آلاف الدولارات لضمان عودتهم بأمان.[18]

اشتكت العائلات التي تمت مقابلتها في مخيم عامرية الفلوجة للنازحين ل CIVIC بشأن القيود المفروضة على الحركة ومصادرة الوثائق المدنية التي حدت من قدرتهم على مغادرة المخيم بحرية منذ صيف 2019، في محاولة للضغط عليهم لمغادرة المخيمات.

وفقًا لأحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، "إذا كنت بحاجة للذهاب إلى المستشفى العام في الفلوجة، فإن عيادة المخيم ستقدم لك تقريرًا لإظهاره للجنود عند نقطة التفتيش، لكن في معظم الأحيان لا يقبلونه"[19]. وقالت امرأة أخرى ل CIVIC: "مرضت ابنتي حقًا وأردنا نقلها إلى المستشفى في الفلوجة. حصلنا على إذن من العيادة هنا لكنهم لم يسمحوا لنا بعبور الحاجز."[20]

نظرًا لأن القوات الأمنية عند نقطة التفتيش تطالب النازحين بترك بطاقات هوياتهم مع القوات الامنية إذا خرجوا من المخيم، فقد شارك نازح آخر مخاوف ذات صلة: "إذا كنت بحاجة إلى الذهاب إلى المستشفى أو أي مكان آخر، فسيطلبون منك ترك هويتك. لكنني أعرف أشخاصاً، عند عودتهم، قيل لهم إنهم فقدوا بطاقات هوياتهم. هذه مشكلة كبيرة بالنسبة لنا"[21]. في بعض الحالات، تتم مصادرة الوثائق المدنية للنازحين ويتم إبلاغهم صراحة أنه لا يمكنهم استرداد أوراقهم إلا إذا غادروا المخيمات.[22]

لجأت جهات أمنية وسلطات محلية وزعماء قبائل إلى تدابير قسرية أخرى للضغط على النازحين للعودة إلى مناطقهم الأصلية. زار شيوخ عشائر من الصقلاوية والحصية والكرمة مخيم عامرية الفلوجة للنازحين في عدة مناسبات للضغط على النازحين الذين من مدن هؤلاء الشيوخ - وكثير منهم ربات أسر يُعتقد أن لها علاقات بداعش - للعودة إلى مناطقهم الأصلية على الرغم من المخاوف الأمنية ونقص المأوى أو فرص كسب العيش. كما تم تهديد النازحين بإلغاء تصاريحهم الأمنية، أو نقلهم قسراً إلى مخيمات أو مناطق أخرى، أو فقدان الحق في العودة إلى مناطقهم الأصلية إذا قرروا البقاء في المخيمات لفترة أطول.[23]

"إذا كنت بحاجة للذهاب إلى المستشفى العام في الفلوجة ، ستقدم لك عيادة المخيم تقريرًا لتريه للجنود عند الحاجز، لكن في معظم الأحيان لا يقبلونه."

- ربة اسرة في مخيم عامرية الفلوجة للنازحين

أبلغت منظمات غير حكومية CIVIC عن مناورات مماثلة تستخدمها السلطات المحلية والجهات الأمنية في نينوى وصلاح الدين والأنبار للضغط على النازحين لمغادرة مخيمات النازحين[24]. على سبيل المثال، في أيلول / سبتمبر 2019، صادرت الجهات الأمنية الوثائق المدنية لـ 263 عائلة نازحة تعيش في مخيم الكرامة في تكريت، صلاح الدين، وأخبرت هذه العائلات أنها لن تكون قادرة على استعادة وثائقها إلا بعد مغادرتهم المخيم.[25]

في كانون الثاني / يناير2021، قال عامل في المجال الإنساني لـ CIVIC إن سلطات الأنبار أمرت بإزالة محطة تنقية المياه في مخيم النازحين في مدينة الحبانية السياحية، وهي خطوة من شأنها أن تترك العائلات المتبقية دون الحصول على المياه[26]. في نينوى، دخلت قوات أمن مسلحة مخيمات النازحين عدة مرات في عامي 2019 و 2020 للضغط على النازحين للمغادرة[27]. وقال نازح وصل إلى الموصل في كانون الأول / ديسمبر 2020 لـ CIVIC: "جاء عناصر من وزارة الهجرة والمهجرين وجهاز الأمن الوطني إلى مخيم حمام العليل وقالوا لنا إنه يتعين علينا المغادرة في الأيام المقبلة. أخبرهم البعض منا أنه لا يمكننا العودة إلى قرانا لأنها دمرت خلال الحرب ولم يكن لدينا وظائف. قالوا إن هذه ليست مشكلتهم وعلينا المغادرة على أي حال". وأفاد نفس النازح بتعرضه للتهديد من قبل أفراد من قوات الأمن، قائلاً: "قالوا لي إنني سأتعرض للمشاكل إذا واصلت الشكوى ورفض المغادرة."[28]

تم ابلاغ عائلات أخرى بمعلومات مضللة فيما يتعلق بحالة منازلهم وتوافر الخدمات في مناطقهم الأصلية. في صلاح الدين ونينوى، على سبيل المثال، ترعى السلطات المحلية الآن عودة بعض العائلات إلى مناطقهم الأصلية. ومع ذلك، أخبرت منظمات غير حكومية CIVIC أن عمليات العودة هذه لا تحظى بدعم المجتمعات المحلية أو مبادرات مناسبة لتعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي. لذلك فإن العودة تشكل خطرا على سلامة بعض هذه العائلات.[29]

بهدف تسريع إغلاق مخيمات النازحين، تقوم السلطات الاتحادية والمحلية بنقل النازحين إلى مواقع تفتقر إلى الخدمات الأساسية وغير آمنة للسكان الجدد. في كانون الأول / ديسمبر 2020، نقلت سلطات محافظة الأنبار حوالي 150 عائلة تعيش في مخيم مدينة الحبانية السياحية للنازحين في الفلوجة إلى مجمع سكني يفتقر إلى إمدادات مياه كافية والى الصرف الصحي. وبعد أقل من شهر، أصيب اثنان من السكان بجروح خطيرة بعد أن داسوا على مخلفات حربية غير منفجرة بينما كانوا يرعون أغنامهم في محيط المجمع السكني[30]. ولم تنجح القوات الأمنية والسلطات المحلية في ضمان تطهير المنطقة من المتفجرات على الرغم من أن هذه المتفجرات كانت على الخطوط الأمامية للصراع.

أدى الافتقار إلى التخطيط والإغلاق السريع لمخيمات ومستوطنات النازحين وتوحيدها إلى نزوح ثانوي وزيادة ضعف العديد من العائلات[31]. في فبراير 2018، على سبيل المثال، أعلنت السلطات في بغداد إغلاق مخيم التكية للنازحين وأبلغت جميع النازحين أنه يمكنهم العودة بأمان إلى مناطقهم الأصلية في صلاح الدين. تم نقل النازحين من قبل قيادة عمليات بغداد إلى مناطقهم الأصلية. لكن عند وصولهم، أبلغتهم قيادة عمليات سامراء أنهم غير مسموح لهم الوصول إلى قراهم[32]. نتيجة لذلك ، تم نقل هذه العائلات إلى محطة قطار بلد المهجورة[33]. حتى الآن، لا تزال 47 أسرة تعيش في ظروف سيئة في مخيم للنازحين في محطة القطار والمباني المحيطة غير المكتملة.[34]

كما تحدث CIVIC الى العائلات التي استأجرت شققًا في مدينة الموصل بعد أن أُجبرت على مغادرة المخيمات الرسمية للنازحين في نينوى بين أكتوبر 2020 ويناير 2021. لم تتمكن هذه العائلات من العودة إلى مناطقها الأصلية بسبب نقص المأوى والخدمات فرص العيش، أو بسبب معارضة قادة المجتمع وفاعلين أمنيين[35]. بالنسبة للكثيرين، فإن الوضع محفوف بالمخاطر، حيث إن فرص العمل شحيحة ويخشون ألا يتمكنوا من دفع الإيجار في المستقبل. لم تتمكن بعض العائلات التي عادت إلى مناطقها الأصلية من دفع إيجار شقة. اقاموا في مبان غير مكتملة أو استخدموا الخيام التي جلبوها من المخيمات. تواجه هذه العائلات صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء، وهم معرضون لخطر طردهم من قبل السلطات البلدية.

منذ أن كثفت الحكومة العراقية حملة إغلاق المخيمات في عام 2020، زادت حالات النزوح المتكرر بشكل ملحوظ. تقدر المنظمة الدولية للهجرة أن ما لا يقل عن 30 بالمائة من العائلات التي غادرت المخيمات الرسمية وغير الرسمية منذ أكتوبر 2020 لم تعد إلى مناطقها الأصلية (ما مجموعه حوالي 1965 أسرة)[36]. في بعض المناطق، عدد النازحين الذين أعيد توطينهم في أماكن خارج مناطقهم الأصلية أعلى بكثير من هذا المعدل التخميني. على سبيل المثال، لا يمكن للعديد من العائلات العربية السنية من قضاء سنجار العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب التهديدات الأمنية المتعلقة بالتوترات المجتمعية ووجود بعض الجهات الأمنية[37]. بعد إغلاق مخيم السلامية في كانون الثاني (يناير) 2021، على سبيل المثال، لم يعد ما يقرب من 40 بالمائة من النازحين الذين كانوا يعيشون في المخيم والذين في الأصل من منطقة سنجار إلى مناطقهم الأصلية وأعيد توطينهم في أماكن أخرى[38]. في حين أن بعض النازحين يختارون عدم العودة إلى مناطقهم الأصلية - وهو حق مشروع - فإن آخرين غير قادرين على العودة ينتهي بهم الأمر مشردين بشكل ثانوي نتيجة لإغلاق المخيمات.

يجب على الحكومة العراقية وسلطات المحافظات والجهات الفاعلة الأمنية التخطيط المسبق والتنسيق لضمان أن دمج المخيمات وعودة النازحين تتم بطريقة تحترم حقوق السكان النازحين. على وجه الخصوص، يجب على السلطات الحكومية تحسين التنسيق مع الجهات الفاعلة الإنسانية التي يمكنها تقييم الاحتياجات والمخاطر المحتملة التي يواجهها النازحون في مناطق العودة. بمجرد تحديد هذه المخاطر وتقييمها، لا ينبغي للسلطات الاتحادية وسلطات المحافظات إعادة النازحين المعرضين لخطر المضايقة والعنف. في هذه الحالات، ستحتاج السلطات الاتحادية وسلطات المحافظات إلى حماية هذه العائلات والمجتمعات وتقديم حلول بديلة، بما في ذلك السماح لهم بإعادة التوطين في مخيمات أخرى أو الاندماج محليًا في أماكن أخرى.

القانون المحلي والدولي

يعترف القانون العراقي والقانون الدولي بحقوق النازحين في العودة إلى مناطقهم الأصلية واختيار المكان الذي يريدون العيش فيه[39]. مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لعام 1998 بشأن النزوح الداخلي، على سبيل المثال، توجه السلطات الحكومية "لتهيئة الظروف وتوفير الوسائل" لتسهيل العودة الطوعية والآمنة لمجتمعات النازحين إلى مناطقهم الأصلية[40]. بالإضافة إلى ذلك، ان المبادئ التوجيهية ومبادئ بينهيرو (Pinheiro) لعام 2007 بخصوص اعادة الممتلكات تحظر الإعادة القسرية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية، لا سيما عندما تكون هناك مخاطر على سلامة الفرد.[41]

في غضون ذلك، يمنح الدستور العراقي لجميع المواطنين العراقيين الحق في التنقل بحرية في جميع أنحاء البلاد واختيار مكان إقامتهم[42]. ويشمل ذلك قدرة النازحين على الاختيار بين العودة إلى مناطقهم الأصلية، أو الاندماج في منطقة النزوح، أو الانتقال إلى جزء آخر من البلاد. كما قام العراق بسن سياسة وطنية بشأن النزوح في عام 2008 تتضمن مجموعة واسعة من تدابير الحماية للنازحين والعائدين، بما في ذلك العودة الآمنة والطوعية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية ومنع العودة القسرية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية حين تكون هناك مخاطر تخص سلامتهم[43]. كما أن الحكومة العراقية ملزمة بموجب الدستور العراقي بضمان المتطلبات المعيشية الأساسية بالإضافة إلى الضمان الصحي والاجتماعي[44]. وبالتالي، فإن الإعادة القسرية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية تنتهك القانون العراقي وإطار العودة المبدئي الذي أقرته الحكومة العراقية في عام 2018.[45]

VI. منع عودة النازحين

بينما تضغط السلطات العراقية على النازحين لمغادرة المناطق التي نزحوا اليها والعودة إلى مناطقهم الأصلية، يُمنع العديد من العائلات النازحة من المناطق التي كانت خاضعة سابقًا لسيطرة داعش من العودة بسبب مزاعم حول دعمهم لداعش أو ارتباطهم به. في بعض الحالات، وهناك عائلات نازحة ليس لها صلات بداعش تم منعها بحكم الأمر الواقع من قبل فاعلين أمنيين والسلطات المحلية والمجتمعات من العودة الى مناطقها. وهم ممنوعون من العودة لأسباب معقدة ومحلية للغاية وتتنوع من منطقة إلى أخرى حتى داخل نفس المحافظة. تتفاقم الأسباب أيضًا بسبب المظالم التاريخية بين الجماعات العرقية والدينية و/ أو العلاقات القبلية، وتتأثر بالسياسات الوطنية والمحلية.

وصمة العار التي تلحق بالعائلات التي يُعتقد أن لها صلة بداعش

مصطلح "عوائل داعش" يستخدم على نطاق واسع لوصف العائلات التي انضم فيها أحد أفرادها، عادة ابن أو زوج، إلى داعش أو تعاون معها. وتتفاوت درجة الانتماء من العضوية في أذرع داعش الامنية كمقاتلين إلى من توظيفهم من قبل داعش كطهاة أو عمال نظافة. كما تم اتهام بعض الموظفين الحكوميين الذين استمروا في العمل تحت حكم داعش بالانتماء إلى داعش[46]. في بعض الأحيان، تمتد وصمة الانتماء المتصور إلى الأقارب من الدرجة الثانية والثالثة، بما في ذلك أبناء العمومة والأعمام وإخوانهم الذين يعيشون في منازل مختلفة. وتتعرض هذه العائلات للوصم ويتم معاقبتهم جماعية على الجرائم التي إرتكبها أقاربهم.

وفقًا للسلطات العراقية، يعيش حوالي 300 ألف شخص لهم صلات عائلية بمشتبه بانتمائهم إلى داعش في مخيمات للنازحين ومستوطنات غير رسمية في جميع أنحاء العراق، بالإضافة إلى حوالي 32 ألف مواطن عراقي يعيشون في مخيمات شمال سوريا[47]. تتعرض عائلات من يزعم انهم أعضاء داعش، المُصنَّفة بـ "عائلات داعش"، للوصم والتهميش من قبل السلطات المحلية وقوات الأمن وأفراد المجتمع الآخرين في جميع أنحاء العراق[48]. تتعرض بعض هذه العائلات للتهديد والمضايقة والعنف الجسدي، كما تمت مصادرة أراضي وممتلكات بعض العائلات أو تدميرها من قبل مدنيين وجهات أمنية. حُرم الكثير منهم من وثائق التصريح الأمني والوثائق المدنية، مما يحد من قدرتهم على الحصول على الخدمات والمدارس لأطفالهم ويضع حواجز أمامهم في العودة إلى مناطقهم الأصلية أو إعادة توطينهم في أماكن أخرى. إن حرمانهم من التصريح الأمني يشكل حظرًا فعليًا على تنقل الأفراد المتضررين ويجعل من المستحيل عليهم العودة. إن العوائق التي تحول دون التنقل، إلى جانب غياب الاستراتيجيات الوطنية للسلام والمصالحة للتغلب على التوترات، تمنع آلاف العراقيين من العودة إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم بعد الصراع.

إن تهميش هذه العائلات يحرمها من حقوقها الأساسية التي كفلها لها القانون العراقي والقوانين الدولية ويمثل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي. علاوة على ذلك، فإنه يشكل مخاطر طويلة الأجل تهدد استقرار البلاد من خلال خلق مظالم جديدة يمكن أن تؤدي إلى موجات عنف في المستقبل. إن المستويات المنخفضة من قبول المجتمع للعائلات التي يُعتقد ان لها إرتباطات بداعش ستجعل من الصعب على حكومة العراق استعادة الثقة والتماسك الاجتماعي بين المجتمعات العرقية والدينية في جميع أنحاء البلاد بطريقة تأخذ وجهات نظر الضحايا في الاعتبار. ومع ذلك، فإن القيام بذلك ضروري لضمان العدالة والسلام الدائم في البلاد.

الحرمان من التصريح الأمني والوثائق المدنية

أحد التحديات الأكثر حدة التي تواجهها العائلات التي يُعتقد أن لها ارتباطات بداعش هو رفض اصدار التصريح الأمني والوثائق المدنية التي من شأنها أن تمكنهم من مغادرة اماكن النزوح والعودة إلى مناطقهم الأصلية. قبل إصدار أوراق التصريح الأمني، تقوم الجهات الأمنية والاستخباراتية في العراق بإجراء تدقيق أمني لجميع الافراد النازحين وعائلاتهم. عند الانتهاء من هذه العملية، يحصل النازحون على مستند يعلن أنهم (أو الأسرة) قد خضعوا لتدقيق أمني وأن اسمائهم لم ترد في أي من قواعد البيانات الأمنية[49]. يتم إصدار هذه الوثائق من قبل السلطات المحلية في المنطقة الأصلية للنازحين - رئيس البلدية والسلطات المدنية في المنطقة، جنبًا إلى جنب مع وكالات الأمن والاستخبارات الموجودة في المنطقة وبالتشاور مع المختار.

إذا ظهر اسم شخص في إحدى قواعد البيانات الحكومية على أنه مشتبه في انتمائه إلى داعش، فسيتم احتجازه للاستجواب. إذا تم العثور على فرد ما على أنه قريب لشخص يشتبه في انتمائه إلى داعش، فسيتم رفض وثائق التصريح الأمني للفرد و/ أو الأسرة.

في مثل هذه الحالات، تضغط الجهات الأمنية والسلطات المحلية على هؤلاء النازحين لاجبارهم على إجراء الإخبار و/ أو التبرئة - أي إدانة و/ أو التنصل من المشتبه به المزعوم في داعش - قبل منحهم أوراق التصريح الأمني والوثائق المدنية.

في حين أن التدقيق الأمني يساعد الحكومة العراقية والقوات الأمنية في تحديد واعتقال المنتسبين إلى داعش، بما في ذلك أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات وجرائم جسيمة لحقوق، فقد تم استخدام عملية التدقيق الأمني لمعاقبة عائلات وأقارب المنتمين إلى داعش المزعومين وجعلتهم عرضة لخطر إنتهاكات مختلفة. بدون أوراق التصريح الأمني ، لا يستطيع النازحون تجديد الوثائق المدنية أو التقدم بطلب للحصول عليها، مما يحرمهم أكثر من الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية العامة والحصص الغذائية التي يوزعها نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية - PDS)[50]. تواجه العائلات التي لم تحصل على اوراق التدقيق الامني أيضًا مشاكل في الوصول إلى العمل الرسمي، واستئجار المساكن، والتقدم للحصول على تعويض أو مزايا ووظائف حكومية[51]. يشكل ربط التصريح الأمني بالحصول على الوثائق المدنية أحد أكثر الأمثلة وضوحًا للعقاب الجماعي والتمييز الذي يؤثر على آلاف العائلات العراقية من المناطق ذات الأغلبية السنية التي كانت ذات مرة تحت سيطرة داعش.

"وضعوا عربة كبيرة خارج عزيز بلد لإجراء التدقيق الأمني للعائلات العائدة. وتقوم القوات الأمنية بالتحقق من أسماء العائلات كافة لإصدار التصريح الأمني. كانوا يبحثون عن عناصر داعش المشتبه بهم وعائلاتهم وأقاربهم. حتى الأقارب من الدرجة السابعة. كلما تعرفوا على شخص ما على صلة بعضو في داعش، كانوا يعتقلونه ويضربونه."

- شيخ عشيرة من يثرب، صلاح الدين، تشرين الثاني 2019

عمليات التبرئة والإخبار

غالبًا ما يُطلب من النازحين الذين يُشتبه في أن لأفراد أسرهم أو لأقاربهم صلة بداعش ان يخضعوا للتبرئة (التنصل) و/ أو الإخبار (التنديد) من أجل الحصول على وثائق مدنية، والعودة إلى ديارهم، والتأكد من عدم اعتقالهم في المستقبل بسبب الانتماء المزعوم لأقاربهم[52]. التبرأ هي آلية قبلية يتعهد الفرد بموجبها بالتنصل من جميع الروابط مع أحد أفراد الأسرة أو الأقارب الذين تم تجريمهم وطردهم من القبيلة[53]. الإخبار هي شكوى قانونية وشكل من أشكال التنديد أمام القاضي[54]. في حين أن ممارسة الإخبار راسخة في النظام القانوني العراقي، فإن إجراء التبرئة هو ممارسة عشائرية.[55]

والجدير بالذكر أنه لا يوجد أي شرط في القانون العراقي بأن تكون وثائق التصريح الأمني و/ أو الوثائق المدنية مشروطة بـ "الإخبار" أو "التبرئة". أصدرت محكمة استئناف نينوى الاتحادية في 16 أيلول / سبتمبر 2019 حكما ضد تعليمات سابقة من محكمة التحقيق في قضايا الإرهاب (بتاريخ 5 أيلول / سبتمبر 2019) بمنع إصدار وثائق مدنية لأفراد عائلات الأفراد المشتبه في انتمائهم لجماعات متطرفة. ذكرت محكمة استئناف نينوى الاتحادية أنه لا يوجد أي شرط قانوني في النظام القانوني العراقي للقيام بالتبرأ للحصول على الوثائق المدنية وأصدرت تعليمات لمكاتب مديرية الجنسية والاحوال الشخصية بإصدار الوثائق المدنية وفقًا للقانون المدني العراقي دون تمييز ضد العائلات التي يُنظر إليها على أن لها صلات بداعش. ومع ذلك، تشير منظمات غير حكومية ومحامون إلى أن الجهات الاستخباراتية والأمنية لا تشعر بأنها ملزمة بالقرار القضائي، وتواصل مكاتب مديريات الجنسية والاحوال الشخصية طلب وثائق التبرأ والإخبار والتصريح الأمني لإصدار الوثائق المدنية.[56]

عملية التدقيق الأمني ليست موحدة في جميع أنحاء البلاد. لدى المحافظات قواعد ومعايير مختلفة للموافقة وآليات الاستئناف مما يؤدي إلى عملية مرهقة تجعل الأفراد عرضة للاستغلال[57]. منذ منتصف عام 2020، سرّعت الحكومة العراقية ووكالات الأمن والاستخبارات عملية التدقيق الأمني في مخيمات النازحين الرسمية وغير الرسمية كجزء من حملة إغلاق المخيمات[58]. ومع ذلك، فإن وثائق التصريح الأمني الصادرة عن الأجهزة الأمنية والاستخباراتية للنازحين المغادرين للمخيمات لا يتم الاعتراف بها دائمًا من قبل الجهات الأمنية الأخرى، مما يعني أن النازحين العائدين إلى مناطقهم الأصلية أو الساعين إلى إعادة التوطين في مكان آخر يخضعون لتدقيق أمني إضافي على الرغم من حصولهم على اوراق التصريح ألأمني.[59]

أحيانًا ما تكون عمليات الحصول على وثائق مدنية جديدة في العراق مترابطة، مما يجعل عملية تقديم الطلبات طويلة وشاقة. من أجل الحصول على وثائق جديدة، يُطلب من الأفراد تقديم وثائق مدنية قد تكون مفقودة، لأن معظم العائلات التي عاشت تحت حكم داعش بين عامي 2014 و2017 تفتقد إلى بعض أشكال الوثائق المدنية. صادر داعش وبشكل روتيني واتلف الوثائق المدنية وغيرها من الوثائق الصادرة عن الدولة، وبدلاً من ذلك أصدروا وثائقهم الخاصة التي لا تعترف بها الدولة العراقية. شهادات الزواج الصادرة في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش، على سبيل المثال، لا تعترف بها الحكومة العراقية. فقدت عائلات أخرى وثائقها أثناء القتال أو صادرتها الجهات الأمنية ـ إما بعد الفرار من مناطق سيطرة داعش أو عند وصولهم إلى مخيمات النازحين[60]. عدم وجود تصريح أمني يمنع العائلات من الحصول على و/ أو تجديد الوثائق المدنية. حتى الآن، تشير التقديرات إلى أن 37980 عراقيًا يعيشون في مخيمات النازحين يفتقرون إلى بعض أشكال الوثائق المدنية[61]. يُقدر أن عدد الأشخاص الذين فقدوا وثائق مدنية خارج المخيمات أعلى، لا سيما بالنظر إلى إغلاق المخيمات مؤخرًا. حذر بحث سابق أجرته منظمات دولية من ارتفاع عدد الأطفال الذين فقدوا وثائق مدنية.[62]

نظرًا لأن بعض الوثائق تصدر باسم رب الأسرة الذكر، فإن النساء اللواتي فقد أزواجهن أو توفوا أثناء الصراع يواجهون عقبات إضافية في الحصول على المساعدات الإنسانية والحكومية. من أجل إعادة إصدار هذه المستندات بأنفسهن على أنهن رب الأسرة، يجب عليهن إنهاء زواجهن من خلال تقديم طلب إلى المحكمة وتقديم شهادة وفاة الزوج. ومع ذلك ، فإن العديد من النساء ليس لديهن شهادة وفاة لأزواجهن[63]. بدون شهادة الوفاة، لا يمكن للمرأة تقديم طلب بشأن ممتلكاتها لأنها تحمل اسم الزوج. علاوة على ذلك، لا يمكن للأطفال أن يرثوا ممتلكات أبيهم.[64]

يفتقر العديد من أطفال العائلات التي يُعتقد أن لها صلات بداعش إلى الوثائق المدنية حتى هذا التاريخ. تم إصدار شهادات ميلاد وبطاقات هوية للأطفال المولودين في مناطق سيطرة داعش من قبل داعش، والتي تعتبرها السلطات الوطنية بدورها باطلة[65]. يؤثر الحرمان من الأوراق الثبوتية على حق الأطفال في الحصول على التعليم والرعاية الصحية[66]. قالت إحدى النازحات من تلعفر التي يُنظر إليها على أن لها صلات بداعش بسبب زوجها المفقود، لمركز CIVIC: "لا يمكن لثلاثة من أطفالي الذهاب إلى المدرسة لأنهم لا يملكون بطاقات هوية."[67]

قد تتعرض النازحات لتهديدات إضافية عند محاولتهن الحصول على الوثائق المدنية أو الخضوع لعملية ال"إخبار" المطلوبة أحيانًا للحصول على الوثائق المدنية. أفادت النازحات اللواتي قابلهن CIVIC عن خوفهن من زيارة مكاتب السلطات المدنية وقوات الأمن المسؤولة عن إصدار التصاريح الأمنية والوثائق المدنية بسبب المضايقات المتكررة[68]. على سبيل المثال، قالت امرأة من العياضية، تلعفر، تعيش في مخيم للنازحين داخليًا لـ CIVIC: " للحصول على تصريح أمني، يجب أن أذهب إلى تلعفر والموصل وأقوم بالتبرأ. كان علي أن أذهب إلى مكتب الإستخبارات لكنني سمعت عن نساء يذهبن إلى هناك بمفردهن ويعاملن معاملة سيئة من قبل الضباط هناك. يضايقونهن ويحاولون استغلالهن. لا يمكنني الذهاب وحدي الى هناك"[69]. اتفقت الجهات الفاعلة الإنسانية على أن النساء المعيلات لأسرهن اللواتي لا يستطعن الاعتماد على دعم الأقارب الذكور و/ أو قادة المجتمع يواجهن مخاطر أكبر من قبيل التحرش والاستغلال الجنسي[70]. يمكن أن يساهم عدم وجود ضباط اناث في أجهزة الاستخبارات والأمن في زيادة الشعور بالضعف لدى النساء وإحجامهن عن الذهاب إلى مكاتب الجهات الأمنية والاستخباراتية.

تشرين الثاني 2019، محافظة نينوى، العراق: فتيات يلعبن في مخيم الخازر للنازحين.

ينص القانون العراقي على أن لجميع المواطنين العراقيين الحق في ان يتم الاعتراف بجنسيتهم من قبل الدولة والحصول على الوثائق المدنية وفقًا لذلك[71]. يرقى عدم توفير هذه الوثائق إلى حد إنكار الهوية القانونية، وهو حق معترف به في الدستور العراقي بموجب المادة 18. وتماشيًا مع التزاماتها القانونية، يجب على السلطات العراقية التأكد من أن مكاتب الجنسية والاحوال الشخصية في مختلف المحافظات العراقية تطبق القانون العراقي بصرامة وعدم التمييز ضد العائلات بسبب انتماءاتهم المتصورة. وكما هو منصوص عليه في الدستور وبموجب المعاهدات الدولية التي وقعها العراق، يجب على الحكومة العراقية أن تضمن كذلك عدم التمييز ضد النساء غير المتزوجات والأرامل عند طلب التوثيق المدني بسبب الانتماء المزعوم لأزواجهن أو آبائهن أو إخوانهن[72]. علاوة على ذلك، يجب أن تكون المرأة قادرة على الحصول على شهادة ميلاد لأبنائها دون حضور الأب أو شهادة وفاته أو شهادة زواج[73]. بالإضافة إلى ذلك، يجب على كل من القوات الأمنية والسلطات القضائية إنشاء آليات إبلاغ فعالة لضحايا الانتهاكات. إن إدراج ضباط اناث في أقسام الشرطة ومكاتب الجنسية والاحوال الشخصية سيوفر القدرة على الحد من التحرش وجعل النساء يشعرن بأمان أكثر عند مراجعة هذه المؤسسات.

VII. رفض المجتمع وعدم قدرة النازحين على العودة لمناطقهم الاصلية

حتى لو كانوا قادرين على الخضوع للتبرئة و/ أو الإخبار والحصول على الوثائق المدنية، فإن آلاف العائلات في جميع أنحاء البلاد ذات الانتماء المفترض لداعش تُمنع من العودة إلى ديارها من قبل سلطات محلية وفاعلين أمنيين والمجتمعات. بينما فرت بعض هذه العائلات من مناطقها أثناء الصراع، طُرد البعض الآخر من منازلهم بعد أن استعادت القوات الموالية للحكومة مناطقهم من داعش. بموجب أوامر من السلطات القبلية والمحلية، تم نقلهم قسراً إلى المخيمات بسبب انتمائهم المفترض لداعش.[74]

مزق الصراع ضد داعش حياة العديد من العائلات العراقية. بعد رؤية ممتلكاتهم مدمرة أو مقتل أفراد عائلاتهم على أيدي أعضاء داعش، لا يرغب العديد من الضحايا في السماح لعائلات المنتمين لداعش بالعودة إلى مجتمعاتهم. قال أحد الذين تمت مقابلتهم لـ CIVIC، "اضطررنا إلى مغادرة منازلنا وأرضنا، فقدنا كل شيء لهؤلاء الأشخاص [داعش]. ليس من العدل أن يعود كل منهم الآن ويعيش في سلام. يجب أن يعانوا كما عانينا"[75]. كما أثار البعض مخاوف من أن السماح لعائلات أعضاء داعش بالعودة قد يؤدي إلى انعدام الأمن ويسمح بتسلل داعش: "عندما استولى داعش على السلطة وانضم إليهم هؤلاء الرجال، ذهبت عائلاتهم معهم. استفادوا منه. الآن بعد هزيمة داعش، فإنهم يعانون. لكن إذا عاد داعش ذات يوم، أو طلبوا معلومات استخبارية، فإن هذه العائلات ستعطيها لهم. ليس من الآمن السماح لهم بالعودة."[76]

"قال لنا شيخنا [زعيم العشيرة] والمختار أنه لا يمكننا العودة إلا إذا دفعنا المال وقمنا بالتبرئة. لكنهم أخبرونا أيضًا أنه، على أي حال، لن نُعامل كعائلات عادية ولن نحصل على دعم من السلطات أو المجتمع."

- ربة أسرة نازحة من الحصية نازحة في مخيم عامرية الفلوجة للنازحين، محافظة الأنبار، تشرين الثاني 2019

في البداية، فرضت بعض سلطات المحافظات والسلطات المحلية وفاعلين أمنيين حظراً تاماً على عودة عائلات المنتسبين المزعومين إلى داعش.[77]
على الرغم من سحب هذا الحظر الرسمي لأنه مخالف للقانون العراقي ومبدأ المسؤولية الفردية، لا تزال العائلات ذات الانتماءات المفترضة تواجه عقبات أخرى تمنعها بحكم الأمر الواقع من العودة إلى ديارها ـ حتى بدون شروط صريحة أو رسمية ضدها. وتتراوح هذه العقبات من التهديد والترهيب إلى الاتفاقات القبلية ضد عودة مجتمعات بأكملها.

في بعض الحالات، توصلت القبائل إلى اتفاقيات تعاقب عائلات بأكملها على جرائم أقاربها، وتبعدهم عن مناطقهم الأصلية، بل ومصادرة ممتلكاتهم. على سبيل المثال، منع ميثاق أهالي هيت عودة العائلات "التي عاشت مع أحد أعضاء داعش"، مؤكدة أن "العائلات التي لها افراد يُشتبه بانتمائهم ـ دون دليل ـ او متهمين بالانضمام إلى داعش أو التعاون معهم يمنعون من دخول المدينة حتى تثبت برائتهم"[78]. يمثل منع أفراد عائلات المشتبه بانتمائهم إلى داعش من العودة، وكذلك أشكال العقوبة الأخرى التي تُطبق عليهم، شكلاً من أشكال العقاب الجماعي المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالممارسات القبلية والقانون العرفي القبلي. وفقًا للعادات القبلية، عندما تكون هناك "جريمة دم" بين أفراد قبائل مختلفة ـ بمعنى أن أحد أفراد القبيلة قد قتل فردًا من قبيلة أخرى ـ يتفاوض زعماء كلتا القبيلتين على تسوية (فصل) من أجل تجنب تصعيد أعمال العنف والقتل الانتقامي. يمكن أن يشمل جزء من التسوية طرد الجاني وعائلته من المجتمع ومن أراضي القبيلة ـ وهو شكل من أشكال النفي القسري (الجلوة) لفترة من الزمن[79]. في حين أن القانون القبلي والاتفاقيات القبلية هي آلية شائعة لتسوية النزاعات معترف بها من قبل المجتمع للسعي إلى حل النزاعات ومنع تصعيد العنف، إلا أنها تُطبق اليوم على نطاق واسع على عائلات من يزعم انتمائهم لداعش وأنتجت عددًا كبيرًا من النزاعات التي تكافح أنظمة العدالة القبلية التقليدية لحلها. كما أن نتائج هذه الاتفاقيات تتعارض أحيانًا مع القانون المدني والجنائي العراقي وتشكل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي الذي ينتهك الحقوق الفردية[80]. ومع ذلك، في بعض الحالات، شاركت السلطات الحكومية المحلية وقادة المجتمع (المخاتير) المعتمدون من الحكومة في التفاوض على مثل هذه الاتفاقات ووقعوا القرار النهائي.[81]

تشرين الثاني / نوفمبر 2019، مخيم حسن شام للنازحين، العراق: رجل نازح ينظر إلى قريته من مخيم النازحين حيث يعيش منذ 2014. على الرغم من قربهم من مناطقهم الاصلية، لا يزال النازحون من حسن شام ممنوعين من العودة إلى ديارهم.

شارك بعض الفاعلين الأمنيين، بدعم من المجتمع المحلي، بنشاط في منع عائلات المنتسبين المزعومين لداعش من العودة، على الرغم من عدم وجود أي نظام قانوني للقيام بذلك. قال نازحون من العرب السنة من ناحية يثرب في صلاح الدين للمركز إن المجتمعات العربية الشيعية المجاورة ووحدات الحشد الشعبي العاملة في المنطقة تمنعهم من العودة إلى قراهم وتطالب بدفع أموال مقابل التعاون المزعوم لبعض رجال عشائرهم مع داعش[82]. قالت ربة منزل من تلعفر، كان زوجها المفقود متهما بالانتماء إلى داعش، لـ CIVIC إنه عند محاولتها العودة إلى مسقط رأسها، تم إيقافها ومضايقتها من قبل افراد الحشد الشعبي عند نقطة تفتيش. "أهانوني وزوجي. نعتوني باني زوجة داعشي وقالوا إنه لا يجب أن أحاول العودة إلى قريتي."[83]

تحدث أفراد من قوات الأمن الكردية والاتحادية والسلطات المحلية وقادة المجتمع علنًا ضد عودة العائلات التي يُعتقد أنها مرتبطة بداعش إلى مناطقهم الأصلية، بل وطالبوا بعزل هذه العائلات ومعاقبتهم على تصرفات أقاربهم[84]. هذه الرسائل من السلطات الاتحادية وسلطات المحافظات تثني النازحين عن العودة لأنها تظهر أن الجهات الحكومية لن تدعمهم أو تضمن احترام حقوقهم.

لاينبغي السماح لهؤلاء الأشخاص بالعودة. يجب ان نحترم دماء الشهداء الذين فقدوا ارواحهم هنا في الانبار. [...]هؤلاء الناس لن يكونوا ابداً طيبين. أقول لكم، حتى هذه اللحظة، انهم يرفضون التخلي عن ابنائهم، ويرفضون تسمية أبنائهم بالارهابيين. النساء متماثلات، لايسمون ازواجهن ارهابيين، هؤلاء الناس ليس لهم مكان بيننا، يجب أن يبقوا في المعسكرات حتى يعتني بهم نظام العدالة. إذا كنت أنا، فلن أشارك أبدًا في إعادة هؤلاء القتلة إلى المدينة. أعلم أن أهالي الشهداء يسمعون كلامي وينتظرون قوات الأمن لتأخذ حقهم وتنتقم ".

- كلمة ألقاها ناصر الغنام، اللواء في القوات العراقية، في اجتماع مع زعماء العشائر والمجتمعات المحلية في الأنبار عندما كان قائدا لقيادة عمليات الأنبار.[85]

ومع ذلك، في العديد من الحالات، تساعد القبائل في تسهيل العودة الآمنة، إما عن طريق ترتيب عودة أعداد صغيرة من العائلات إلى مجتمعاتهم دون التعرض لخطر الانتقام أو عن طريق التفاوض على اتفاقيات قبلية أكبر أو "مواثيق شرف". تقر اتفاقيات مثل "ميثاق الشرف لعشائر العياضية" أو "ميثاق اهل الأنبار" بأولوية قوانين ومؤسسات الدولة، وكذلك القضاء العراقي باعتباره المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن تحديد المسؤوليات الفردية والعقوبات. كما أنها ترفض صراحة الانتقام الفردي والجماعي وتنص على أنه لا يحق لأحد تجريم أي شخص ما لم ينص القانون على ذلك. ومع ذلك، لا تزال هاتان الاتفاقيتان تشترطان على العائلات إعلان براءتها، والتبرأ من الأقارب المتهمين بالإرهاب (التبرئة)، ورفع دعوى قضائية ضدهم (الإخبار).[86]

كما توسطت سلطات المحافظة والسلطات الاتحادية في بعض الأحيان لتسهيل التوصل إلى حل تفاوضي لعودة هذه العائلات. ومع ذلك، لم تكن النتائج مرضية دائمًا[87]. في منطقة يثرب في صلاح الدين، على سبيل المثال، اتهمت المجتمعات المجاورة عائلات عربية سنية من قبيلة البو حشمة بالانضمام إلى داعش وحتى بدعم هجمات القاعدة قبل عام 2014. وقد اتُهمت القبيلة بأكملها بشكل جماعي بالانتماء إلى داعش. وممنوعين من العودة إلى أراضيهم. دعمت سلطات المحافظات والمؤسسات الاتحادية مثل الوقف السني عملية تفاوض ومصالحة وافق فيها ضحايا هجمات داعش في المجتمعات المجاورة على قبول تعويضات حكومية بدلاً من "الدية" التقليدية. ومع ذلك، لا تزال العائلات الراغبة في العودة ملزمة بدفع 500 ألف دينار عراقي، وهو عبء اقتصادي باهظ على معظمهم[88]. علاوة على ذلك، تُجبر العائلات على دفع هذه المبالغ رغم عدم وجود تهم جنائية ضدهم أو أي قرار قضائي يجبرهم على القيام بذلك.

من أجل منع تكرار دورات جديدة من العنف، تحتاج الحكومة العراقية إلى استراتيجية قوية وطويلة الأمد للسلام والمصالحة توفر العدالة والتعويض لضحايا جرائم داعش، وتخلق مساحات للحوار بين أسر الضحايا وأولئك الذين يُنظر إليهم على أن لهم انتماء لداعش، وتحمي العائلات التي يُعتقد أنها لها ارتباطا بداعش من العنف، وتعزز التعايش السلمي.

VIII. الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات التي تعرقل العودة

بعض العائلات والمجتمعات النازحة التي ليس لديها أي صلات متصورة بداعش ممنوعة بحكم الأمر الواقع من العودة إلى ديارها من قبل فاعلين أمنيين وسلطات محلية و/ أو المجتمعات المجاورة لأسباب متنوعة. تسلط الحالات المعروضة في هذا الجزء من البحث الضوء على كيف أن بعض المجتمعات وفاعلين امنيين، الذين حصلوا على صلاحيات من خلال التغيير في ديناميات القوة بعد هزيمة داعش، يتلاعبون الآن بعودة السكان النازحين في جميع أنحاء العراق. سواء كان هدفهم هو الحصول إلى الأراضي والموارد، أو تعزيز القوة النسبية لمجتمعاتهم فيما يتعلق بالمجتمعات المجاورة، أو تغيير التركيبة الديموغرافية لمناطقهم، فإن هذه الجهات الفاعلة لها تأثير عميق على عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، فضلا عن تاثيرهم على قدرة النازحين على إعادة بناء حياتهم بعد الصراع.

أدت العمليات العسكرية ضد داعش وما تلاها من سيطرة على المناطق التي استعادتها جهات أمنية مختلفة إلى تغيير الديناميكيات المحلية بطرق ملحوظة. القبائل والمجتمعات التي دعمت داعش في البداية أو لم تعارض بشكل مباشر احتلال داعش لمناطقها قد عوقبت فيما بعد بشكل جماعي بعد هزيمة داعش. على النقيض من ذلك، تم تمكين المجتمعات التي عارضت داعش وانحازت إلى القوات الموالية للحكومة خلال الحرب ضد داعش من خلال التحالفات التي شكلوها مع سلطات مدنية وجهات أمنية.

في بعض الحالات، انضمت القبائل والمجتمعات التي عادت أولاً إلى مناطقها الأصلية وأقامت علاقات قوية مع الجهات الأمنية التي تؤمن المنطقة[89]. سواء أنشأ الرجال المحليون وحدات حشد شعبي خاصة بهم أو انضموا إلى وحدات الحشد الشعبي الأكبر الموجودة مسبقًا، فإن مشاركتهم في الأجهزة الأمنية أعطتهم افضلية مقارنة بالمجتمعات الأخرى[90]. وعززت تصرفاتهم وسلوكهم العلاقات مع السلطات المدنية وزادت من نفوذهم في صنع القرار بشأن تخصيص ميزانيات، وإعادة الإعمار، وإعادة إنشاء الخدمات، وحتى عودة المجتمعات المجاورة. ومع ذلك، أدى تمكين هذه المجتمعات داخل الجهاز الأمني إلى مشاكل مهمة لبعض النازحين. في ناحية السعدية في خانقين، ديالى، على سبيل المثال، لم تعد أكثر من 3000 عائلة إلى قراهم. لم يعد البعض بسبب الدمار أو نقص الخدمات أو تصورهم بأن المنطقة غير آمنة. ومع ذلك، فقد مُنعت العديد العوائل من العودة من قبل فاعلين امنيين محليين. في مخيم الوند، قال نازحون لـ CIVIC إن وحدات الحشد الشعبي التي تتحكم في الوصول إلى منطقة السعدية لا تسمح لهم بالعودة إلى قراهم أو الوصول إليها[91]. علاوة على ذلك، وصف النازحون حالات من المضايقات والعنف الجسدي والاحتجاز غير القانوني من قبل وحدات الحشد الشعبي المحلية[92]. هذه الإجراءات تمنع النازحين من العودة.[93]

كما تأثرت النزاعات المحلية والتوترات طويلة الأمد بتغير ديناميكيات القوة في أعقاب الحرب. في المقدادية، ديالى، على سبيل المثال، لم تتمكن أي من العائلات الـ 370 من قرية الخيلانية من العودة بسبب الخلاف بين عشيرتهم من العرب السنة (عشيرة الخيلاني) وعشيرة بني تميم من قرية البزول (العرب الشيعة). عشيرة بني تميم تتهم سكان الخيلانية بإنضمامهم لداعش ومهاجمة قريتهم في 2014. ومع ذلك، أشار المشاركون في المقابلات التي أجراها CIVIC إلى أن مظالمهم تعود إلى ما قبل داعش، ويعود تاريخها بالفعل إلى عام 2006 [94]. هددت عشيرة بني تميم ـ والتي لها تاثير ملحوظ على سياسات المحافظة وتلعب دورا في الهيكل الامني في المنطقة ـ بالانتقام من سكان الخيلانية[95]. "قتل اربعة من ابناء مختار البزول على يد القاعدة في عام 2006. وهو يلوم عشيرتنا على ذلك ويطالب بدية"، كما اخبر CIVIC بذلك مدني أصله من الخيلانية. "كان يقود إحدى وحدات الحشد الشعبي التي استعادت منطقتنا من داعش، وأمر قواته بنهب قريتنا وحرقها. الآن يهددنا بقتلنا إذا تجرأنا على العودة"[96]. جميع سكان الخيلانية لديهم تصاريح أمنية وبالتالي يجب أن يكونوا قادرين على العودة إلى قريتهم بحرية، لكن ديناميكيات القوة المحلية تمنع عودتهم الآمنة. على الرغم من تدخل أعضاء مجلس النواب العراقي وسلطات المحافظة، لم يتم التوصل إلى اتفاق واستمر تهجير عائلات الخيلانية.[97]

يتجلى شدة هذه التهديدات الأمنية ضد من يمكن ان يعود في سياق التوتر المجتمعي في مثال من 17 أكتوبر / تشرين الأول 2020. فقد تم اختطاف اثني عشر رجلاً كانوا قد عادوا مؤخرًا إلى المنطقة ـ بعضهم قاصر ـ من قبل جهات مسلحة مجهولة في منطقة قرية الفرحاتية بصلاح الدين. تم العثور على جثثهم بعضهم، في مكان قريب في نفس اليوم وكلها مصابة بطلقات نارية. لا يزال الآخرون في عداد المفقودين. وبينما لا تزال هوية وانتماء المهاجمين مجهول، ألقى القرويون باللوم في عمليات الاختفاء والإعدام على فاعلين أمنيين ينشطون في المنطقة.[98]

تشرين الأول 2019، بلد، صلاح الدين، العراق: بناية غير مكتملة.

في بعض الحالات، يتم منع النازحين داخليًا من العودة إلى مناطقهم الأصلية من قبل فاعلين امنيين يحاولون تغيير التركيبة السكانية "للأراضي المتنازع عليها"- وهي مناطق في العراق تتنازع فيها حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان على السيطرة. في منطقة ربيعة في قضاء تلعفر، على سبيل المثال، لم يُسمح لـ 1200 عائلة عربية سنية من قرى مختلفة خاضعة لسيطرة قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان بالعودة إلى ديارها. على النقيض من ذلك، تمكن جيرانهم الأكراد من العودة منذ فترة طويلة[99]. وظهرت أمثلة لظاهرة مماثلة في منطقة جلولاء التابعة لقضاء خانقين في ديالى وفي ناحية داقوق في كركوك.[100]

في مثل هذه الحالات، تثبط جهات أمنية عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية. على سبيل المثال، لا تزال منطقة حسن شام في سهل نينوى، الخاضعة لسيطرة قوات أمن حكومة إقليم كردستان، مدمرة ومقفرة بالكامل. تضم المنطقة إحدى عشرة قرية استعادت قوات البيشمركة السيطرة عليها بعد احتلال قصير من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014[101]. حتى الآن، منعت سلطات حكومة إقليم كردستان حوالي 4000 نازح من العرب السنة من العودة إلى قراهم[102]. يعيش معظمهم في مخيمات النازحين على بعد 200 متر من منازلهم. قال أحد المدنيين الذين قابلناهم في حسن شام وهو يشير إلى قريته المجاورة: "هذه قريتنا"[103]. "منازلنا قريبة جدا وما زلنا لا نستطيع العودة ونعيش في هذه الخيام. يتألم قلبي عندما أرى أطفالي يكبرون في هذه الظروف". كما يخضع النازحون في هذه المخيمات لقيود شديدة على الحركة من قبل قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان والمسؤولة عن إدارة الوصول إلى المخيمات. تتم الموافقة على تصاريح الخروج من المخيمات على أساس كل حالة على حدة ويتم منحها ليوم واحد فقط، مما يجعل من المستحيل على النازحين شغل أي وظيفة خارج المخيم. علاوة على ذلك، لا يُسمح للعائلات بزراعة أراضيها رغم قربها[104]. على الرغم من المطالب المستمرة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بالسماح بعودة هذه العائلات - بالإضافة إلى الوعود التي قطعتها سلطات حكومة إقليم كردستان للتفاوض مع سلطات محافظة نينوى لايجاد حل - لم يتم تنفيذ أي اتفاق حتى الآن.[105]

كما أن التوترات العرقية والطائفية، التي أذكاها بعض الفاعلين الامنيين، تمنع عودة العائلات النازحة إلى مناطقهم الأصلية. هذا هو الحال، على سبيل المثال، في منطقة طوز بمحافظة صلاح الدين، حيث يُمنع الآلاف من العائلات الكردية والعربية والتركمان السنة من العودة إلى مدينة طوز خورماتو والقرى في منطقتي سليمان بك وآمرلي[106]. ظلت العائلات العربية السنية التي فرت خلال العمليات العسكرية غير قادرة على العودة إلى مناطقها الأصلية في هذه المنطقة حتى أواخر عام 2020 خوفًا من انتقام التركمان الشيعة ووحدات الحشد الشعبي

المسيطرة على المنطقة. ذكرت العائلات العربية السنية التي قابلها CIVIC أن ممتلكاتهم قد نهبت وأضرمت قوات الحشد الشعبي المحلية النيران في قراهم[107]. وأوضحوا أيضًا أن وحدات الحشد الشعبي المحلية منعتهم من الوصول إلى مناطقهم الأصلية: "لم يتمكن أحد من العودة [إلى القرية] بعد تحريرها، ولا حتى ضباط الشرطة الذين ينحدرون من المنطقة يمكنهم زيارة وتفقد ممتلكاتهم"[108]. لدى وحدات الحشد الشعبي في المنطقة، والتي تتكون أساسًا من التركمان الشيعة المحليين، نفوذاً ملحوظاً في السلطة المحلية والإدارة الأمنية في الطوز. حتى الآن، ما زالوا يمنعون العرب السنة من العودة إلى مناطقهم الأصلية[109]. وقال أحد النازحين من العرب السنة لـ CIVIC: "لقد تحدثت إلى قائمقام الطوز، ورئيس بلدية آمرلي، حتى مع أعضاء مجلس محافظة صلاح الدين. قالوا إن السلطات سمحت لنا بالفعل بالعودة، لكن المجتمعات الشيعية المجاورة لن تسمح بحدوث ذلك"[110]. وفي غضون ذلك، كان الأكراد السنة في هذه المنطقة مترددين أيضًا في العودة إلى مدينة طوز خورماتو بسبب العنف الذي تعرضوا له بعد انسحاب البيشمركة ونشر وحدات الحشد الشعبي في أكتوبر 2017 [111]. حتى اليوم، لا تزال 18 قرية على الأقل من قرى العرب السنة والتركمان السنة في منطقة الطوز خالية من السكان. في قرى أخرى، عادت بضع عائلات فقط.[112]

ظهرت واحدة من أكثر حالات التغيير الديموغرافي تطرفًا في منطقة سنجار وشمال البعاج، حيث تم إلقاء اللوم على السكان العرب السنة بشكل جماعي لمشاركتهم أو تسهيل هجمات 2014 ضد السكان الإيزيديين. منذ استعادة المنطقة بالكامل من داعش في عام 2017، سُمح لعدد قليل من العائلات العربية السنية بالعودة.[113]

إن الحظر الفعلي المفروض على عودة بعض المجتمعات إلى مناطقهم الأصلية يترك العديد من الأسر في حالة ضعف شديد ومعاناة مستمرة بعد سنوات من الصراع. إن هذه المجتمعات، في الأساس، مهملون في طي النسيان وغير قادرين على إعادة بناء حياتهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم قدرتهم على العودة إلى مناطقهم الأصلية يهدد الاستقرار والانتعاش الاقتصادي للمناطق المتضررة من الصراع، مما سيساهم في زيادة وترسيخ المظالم المجتمعية.

يجب على الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان تسهيل عودة النازحين الذين يرغبون في العودة إلى مناطقهم الأصلية وتسهيل إعادة التوطين في أجزاء أخرى من البلاد لتلك الشرائح من السكان النازحين الذين لا يرغبون في العودة بسبب مخاوف من وصمهم بالانتماء لداعش أو أن يصبحوا ضحايا للعنف[114]. لا ينبغي عرقلة عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية إلا في ظل الظروف القصوى التي يكون فيها أمن تلك العائلات في خطر، كما هو الحال في حالات التلوث بالمتفجرات. في هذه الحالات، يجب على الحكومة الإسراع في تطهير المنطقة وإعادة إنشاء الخدمات الأساسية والبنية التحتية لتسهيل عودة العائلات النازحة. علاوة على ذلك، من واجب السلطات التدخل في الحالات التي يمنع فيها فاعلون امنيون والمجتمعات عودة النازحين، وحماية هذه العائلات من العنف الجسدي من قبل قوات أمن أو من قبل آخرين في المجتمع. وهذا يشمل رعاية عمليات المصالحة بين المجتمعات، ومنع فاعلين امنيين من منع العودة، وضمان الظروف الملائمة التي تضمن عودة آمنة وطوعية. إطالة أمد حالة النزوح يزيد من ضعف الأسر النازحة ويطيل من معاناتهم. تتحمل الحكومة مسؤولية معالجة النزوح المطول بطريقة تحافظ على حقوق النازحين وتمنع ترسيخ مخاوف الحماية وسبل العيش.

IX. الاستنتاج

بعد أربع سنوات من انتهاء العمليات القتالية الرئيسية ضد داعش، لا يزال أكثر من مليون عراقي نازحين وغير قادرين أو غير راغبين في العودة إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم بعد سنوات من الصراع.

إن العقاب الجماعي لمجتمعات وعائلات بأكملها على الجرائم التي يُزعم ارتكابها من قبل بعض أفرادها لا يتعارض مع القانون العراقي والدولي فحسب، بل إنه يغذي عقلية الانتقام والعقاب. هناك جيل كامل من الأطفال الذين يُنظر إلى عائلاتهم على أنها منتمية إلى داعش، يكبرون بلا أوراق ثبوتية، ويفتقرون إلى الحد الأدنى من الوثائق التي تعترف بجنسيتهم العراقية وحقوقهم القانونية، وغير قادرين على الانضمام إلى برامج التعليم الرسمي أو الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية المناسبة. وهذا لا يؤدي إلا إلى زيادة نبذهم وتهميشهم، مما يعرضهم لخطر التجنيد من قبل المنظمات المتطرفة.

تتحمل السلطات العراقية المسؤولية المطلقة عن تلبية احتياجات مواطنيها وتقديم حلول دائمة لبقية السكان النازحين، وكذلك حماية المجتمعات التي تختار العودة. يجب أن تشمل هذه الحلول الدائمة إعادة تأهيل البنية التحتية العامة، وإزالة المتفجرات، وتقديم تعويضات عن الخسائر في الأرواح والممتلكات، وخلق فرص كسب العيش. والأهم من ذلك، يجب أن تشمل أيضًا مبادرات المصالحة وبناء السلام التي تعالج التوترات الاجتماعية والمظالم المجتمعية، وتعزز الحلول السلمية للصراعات، وتضمن عودة النازحين العراقيين بأمان إلى مناطقهم الأصلية.

يجب معالجة أزمة النزوح في العراق كأولوية، فكيف يمكن لمواطني العراق الذين عانوا الكثير أن يعيشوا حياة أفضل، سيكون ركيزة أساسية في تحديد استقرار العراق في المستقبل.

الهوامش

1 وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) غادر 46998 فردًا (9480 أسرة) مخيمات النازحين الرسمية بين أكتوبر/ تشرين الأول 2020 ويناير/ كانون الثاني 2021. وعاد أقل من نصفهم 24698 فردًا (4898 أسرة) إلى مناطقهم الأصلية. خلال نفس الفترة، سجلت المنظمة الدولية للهجرة وصول 2838 فردًا إلى ملاجئ حرجة. المصدر: مصفوفة تتبع النزوح ،IOM.

2 يحدد "إطار الحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخليًا" الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) لعام 2010 حلاً دائمًا للنزوح كما هو الحال عندما لا يكون لدى النازحين "أي احتياجات مساعدة وحماية محددة مرتبطة بنزوحهم ويمكنهم التمتع بحقوق الإنسان دون تمييز بسبب نزوحهم ". انظر الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير ممثل الأمين العام عن حقوق الإنسان للمهجرين داخليًا، والتر كالين؛ إضافة: إطار عمل بشأن الحلول الدائمة للأشخاص المشردين داخليًا" www.un.org/Docs/journal/asp/ws.asp?m=A/HRC/13/21/Add.4. ، 2010 فبراير 9 ،A / HRC / 13/21 / Add.4

3 انظر إطار العودة المبدئي الذي طورته الجهات الفاعلة الإنسانية وصادقت عليه حكومة العراق.

4 اجرى CIVIC سبعة وستين مقابلة مع مدنيين وقادة مجتمعيين و 3 مقابلات مع مسؤولين حكوميين بين أكتوبر 2019 وسبتمبر 2020، بهدف جمع البيانات لهذا التقرير وأنشطة المناصرة والمشاركة المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يحتوي هذا التقرير على بيانات من مشاريع بحثية سابقة نفذها CIVIC في 2019 و 2020، بما في ذلك: 15 مقابلة مع مدنيين وقادة مجتمعيين و 5 مقابلات مع مسؤولين حكوميين من كركوك ونينوى ومحافظة دهوك. 11 مقابلة مع عناصر من قوات الأمن وعناصر مسلحة تعمل في محافظتي نينوى وكركوك. ومجموعة النقاش المركزة مع 7 نساء من مدينة الحويجة في محافظة كركوك. راجع تقاريرنا السابقة CIVIC : "، عالقون في الوسط: تأثير الانقسام الأمني والسياسي على الحماية المدنية في سنجار "، أكتوبر 2020 ، https://civiliansinconflict.org/publications/research/caught-in-the-middle/؛ و CIVIC "، نريد فقط من يحمينا": تحديات الحماية المدنية في كركوك، ديسمبر - 2019 ، https:// civiliansinconflict.org/publications/policy/civilian-protection-challenges-in-kirkuk/.

5 خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2014، فر ما يقرب من 480 ألف شخص من منازلهم، معظمهم من داخل محافظة الأنبار. بين يونيو / حزيران ويوليو / تموز 2014، مع تصاعد القتال بين القوات الحكومية وداعش في صلاح الدين ونينوى، بلغ عدد النازحين 1،709،78 فرد. راجع: المنظمة الدولية للهجرة، "أزمة النزوح في العراق 2014-2017"، 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018، https://iraq.iom. int/publications/iom-iraq-releases-new-%E2%80%9Ciraq-displacement-crisis-2014-17%E2%80%9D-report.

6 انظر مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة ومجموعة عمل العائدين والاستعلام الاجتماعي، "أسباب البقاء: تصنيف النزوح المطول في العراق،" نوفمبر 2018، https://iraq.iom.int/files/publications/Categorizing_Protracted_Displacement_in_Iraq_2018-11_IOM_RWG_SI.pdf

7 غالبًا ما تكون المستوطنات غير الرسمية مباني ومواقع بناء غير مكتملة أو مهجورة حيث وصل النازحون داخليًا في عام 2014 بعد فرارهم من تقدم داعش أو من القتال الذي أعقب ذلك عندما كانت القوات الموالية للحكومة تستعيد السيطرة على المناطق المحتلة. في حين أن بعض المنظمات غير الحكومية قدمت مساعدات إنسانية، فإن المرافق في هذه المستوطنات وظروف المعيشة بشكل عام سيئة للغاية.

8 المنظمة الدولية للهجرة، "أسباب البقاء: تصنيف النزوح المطول في العراق."

9 راجع تقارير CIVIC السابقة، "عالقون: أثر الانقسام الأمني والسياسي على حماية المدنيين في سنجار" و "نريد فقط من يحمينا": تحديات الحماية المدنية في كركوك.

10 أعلنت الحكومة نيتها إغلاق جميع المخيمات الخاضعة لسيطرة بغداد بحلول كانون الأول (ديسمبر) 2020 وإغلاق تلك الموجودة في إقليم كردستان العراق بحلول عام 2021. انظر "قرار العراق بإغلاق مخيمات النازحين داخليًا متسرعًا للغاية، كما تقول المنظمات غير الحكومية"، الجزيرة، 16 نوفمبر / تشرين الثاني 2020 https : //www.aljazeera.com/news/2020/11/16/iraqs-decision-to-shut-down-idp-camps-is-too-rushed-ngos-say.

11 مجموعات إدارة وتنسيق المخيمات والحماية، "استبيان متابعة مغادرة المخيم، الجولة 31،" 21 يناير 2021.

12 مقابلات أجراها CIVIC مع موظفين من منظمة غير حكومية تعمل في مخيمات النازحين في أنحاء محافظة نينوى، نوفمبر 2019.

13 أفادت المنظمات غير الحكومية أن النازحين عانوا من مضايقات لفظية من قبل أفراد قوى الأمن الداخلي المشاركين في الحركة أثناء عملية المغادرة.

14 مقابلة أجراها CIVIC مع أحد العاملين بوكالة إنسانية، يناير 2021.

15 تضمنت هذه الحالة تدقيقًا أمنيًا أوليًا نتج عنه إصدار تصريح أمني من قبل قيادة عمليات بغداد في منطقة النزوح، تلاه تدقيق أمني من قبل قيادة عمليات الأنبار عند حاجز الصقور في قضاء الفلوجة، وقيادة عمليات الجزيرة في محافظة الفلوجة. حاجز المحمدي في البغدادي بناحية هيت وقيادة عمليات بغداد عند حاجز حديثة وقوات الأمن المحلية على حاجز كيسان عند مدخل ناحية القائم.

16 ملاحظات CIVIC أثناء حضور اجتماعات الجهات الفاعلة الإنسانية التي عقدت بين يوليو وأكتوبر 2019. انظر أيضًا، إطار العودة المبدئي الذي أقرته حكومة العراق في سبتمبر 2018.

17 مقابلات أجراها CIVIC مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مخيم عامرية الفلوجة للنازحين ومحافظة الأنبار، تشرين الثاني 2019. أيضا، ملاحظات CIVIC في اجتماع بين الفاعلين الإنسانيين، حزيران 2019.

18 مقابلات أجراها CIVIC مع منظمات غير حكومية عاملة في مخيم عامرية الفلوجة للنازحين بمحافظة الأنبار، تشرين الثاني 2019.

19 مقابلة أجراها CIVIC مع رب أسرة من الحصية، مخيم عامرية الفلوجة للنازحين، نوفمبر 2019.

20 مقابلة أجراها CIVIC مع رب أسرة من الصقلاوية، مخيم عامرية الفلوجة للنازحين، تشرين الثاني 2019.

21 مقابلة أجراها CIVIC مع رب أسرة من الكرمة، مخيم عامرية الفلوجة للنازحين، نوفمبر 2019.

22 ملاحظات CIVIC خلال المشاركة في لقاء مع الفاعلين الإنسانيين في أربيل، سبتمبر 2019.

23 مقابلات أجراها CIVIC مع نازحة في مخيم عامرية الفلوجة في تشرين الثاني 2019. موظف في منظمة غير حكومية تعمل في كل من مخيم عامرية الفلوجة ومخيم النازحين في مدينة الحبانية السياحية، نوفمبر 2019. وعضو وكالة إنسانية تراقب قضايا الحماية المتعلقة بأزمة النزوح في جميع أنحاء العراق ، كانون الثاني / يناير 2021.

24 مقابلات أجراها CIVIC مع منظمات إنسانية في صلاح الدين والأنبار في تشرين الثاني / نوفمبر 2019، ومقابلات هاتفية أجريت في تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر 2020. كما أثيرت هذه القضايا في اجتماعات أخرى نظمتها جهات فاعلة في المجال الإنساني حضرها CIVIC بين تشرين الثاني / نوفمبر 2019 وديسمبر / كانون الأول 2020.

25 مقابلة أجراها CIVIC مع منظمات إنسانية في أربيل، سبتمبر 2019.

26 مقابلات CIVIC مع عضو في منظمة غير حكومية إنسانية، يناير 2021. أثيرت القضية أيضًا خلال اجتماع بين مختلف الجهات الفاعلة الإنسانية في يناير 2021.

27 مقابلة أجراها CIVIC مع نازح نازح بصفة ثانوية في مدينة الموصل بعد الضغط عليه لمغادرة مخيم حمام العليل بسبب موجة إغلاق المخيمات لعام 2020 والتي أجريت عبر الهاتف في يناير 2021 وكذلك المقابلات السابقة مع الجهات الإنسانية العاملة في مخيمات النازحين و/ أو رصد أزمة النزوح من أكتوبر إلى ديسمبر 2019 ومن نوفمبر إلى ديسمبر 2020.

28 مقابلة أجراها CIVIC مع أحد المدنيين الذي استقر مؤخراً في مدينة الموصل بعد إغلاق مخيم حمام العليل، كانون الثاني 2021.
29 مقابلات أجراها CIVIC مع موظفي اثنتين من المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدات في العراق في شهري تشرين اول 2020 وكانون ثاني 2021.
30 مقابلات أجراها CIVIC مع اثنين من موظفي المنظمات غير الحكومية العاملة في الأنبار في شهري كانون الثاني وشباط 2021، ومع منظمة إنسانية تراقب أزمة النزوح.
31 أظهر تقرير المنظمة الدولية للهجرة لعام 2020 وجود علاقة معينة بين العودة غير الطوعية وإعادة النزوح. كانت المواقع التي عادت فيها بعض الأسر على الأقل إلى المنطقة قسراً أكثر عرضة للتشريد الثانوي. ومع ذلك، يبدو أن الدمار السكني كان له تأثير أكبر. كان للتوترات الطائفية والمفاهيم السيئة للأمن بسبب التواجد غير الكافي للجهات الأمنية في المنطقة آثار معتدلة. المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، "إعادة النزوح: استكشاف النزوح بعد محاولة العودة في العراق"، موجز سلسلة مواضيع مؤشر العودة رقم 3، فبراير 2020،
.http://iraqdtm.iom.int/images/ReturnIndex/20203143631558_iom_returnindex_thematic_seriesFeb2020.pdf
32 ولم تسمح وحدات الحشد الشعبي المسيطرة على المنطقة، وعلى رأسها عصائب أهل الحق، لعائلات النازحين بالعودة بحجة أن المنطقة غير صالحة للعيش بسبب الدمار ونقص الخدمات ووجود المتفجرات.
33 مقابلات أجراها CIVIC مع موظف في منظمة غير حكومية تقدم مساعدات إنسانية في محافظة صلاح الدين في تكريت في تشرين الأول 2019. مقابلة أجراها CIVIC مع موظف من وكالة إنسانية تراقب عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، نوفمبر 2020.
34 مقابلة أجراها CIVIC مع فاعل إنساني يدعم عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، يناير 2021.
35 مقابلات أجراها CIVIC مع عائلتين نازحتين تعيشان في حالة نزوح ثانوي في مدينة الموصل بعد الضغط عليهما لمغادرة مخيم حمام العليل خلال موجة إغلاق المخيمات لعام 2020 والتي أجريت عبر الهاتف في يناير 2021..
36 المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح في حالات الطوارئ - حركة نازحي المخيمات، 11-17 يناير 2021.
37 انظر CIVIC، "عالقون: تأثير الأمن والتشرذم السياسي على حماية المدنيين في سنجار.".
38 ملاحظات CIVIC أثناء حضور اجتماع للجهات الفاعلة الإنسانية لمناقشة إغلاق المخيمات ومغادرة النازحين، يناير2021.
39 راجع المادة 44 من الدستور العراقي لعام 2005، التي أقرت بأن "لكل عراقي حرية التنقل والسفر والإقامة داخل العراق وخارجه". انظر دستور جمهورية العراق 28 ديسمبر 2005، باللغتين الإنجليزية والعربية: http://gjpi.org/library/primary/iraqi-constitution /.
انظر أيضًا، مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي (Add / 1998/53 / 2.E / CN.4)، المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان في 1998،
.https://www.unhcr.org/protection/idps/43ce1cff2 /guiding-principles-internal-displacement.html
40 ينص المبدأ 28.1 على أن "السلطات المختصة عليها واجب ومسؤولية أساسيان لتهيئة الظروف، فضلاً عن توفير الوسائل التي تسمح للمشردين داخليًا بالعودة الطوعية، بأمان وكرامة، إلى منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، أو إلى إعادة توطين طواعية في جزء آخر من البلاد. وتسعى هذه السلطات إلى تسهيل إعادة إدماج المشردين داخلياً العائدين أو المعاد توطينهم ". مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.
41 انظر مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي؛ "المبادئ المتعلقة برد المساكن والممتلكات للاجئين والمشردين (مبادئ بينهيرو)، اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، يونيو 2005"
https://www.unhcr.org/protection/idps/50f94d849/principles-housing-property-restitution-‹E / CN.4 / Sub.2 / 2005/17))
.refugees-displaced-persons-pinheiro.html
انظر أيضاً، "البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس / آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)"، جنيف، 8 يونيو / حزيران 1977 ، https://www.ohchr.org /en/professionalinterest/pages/protocolii.aspx
42 انظر الدستور العراقي لعام 2005 ، المادتان 23 و 44 ، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
43 "العراق: السياسة الوطنية للنزوح" ، وزارة الهجرة والمهجرين التابعة للحكومة العراقية ، تموز / يوليو 2008 ،
.https://www.refworld.org/docid/5a26b2264.html
44 انظر الدستور العراقي، المادة 30.
45 انظر إطار العودة المبدئي الذي صاغه الفريق القطري للعمل الإنساني وصادق عليه حكومة العراق في يناير 2018.
46 "موظفو الحكومة العراقية يواجهون المحاكمة بسبب عملهم تحت حكم داعش"، الجزيرة، 9 يوليو / تموز 2019،
.https://www.aljazeera.com/ news/2019/7/9/iraq-government-employees-face-prosecution-for-working-under-isil -العمل-تحت-داعش.
47 هشام الهاشمي، "داعش في العراق: تحدي إعادة دمج عائلات داعش"، معهد نيولاينز للاستراتيجية والسياسة، 7 يوليو / تموز 2020 ، تحدي إعادة دمج عائلات داعش .https://cgpolicy.org/articles/isis-in-iraq-the-challenge-of-reintegrating-isis-families/
48 في عدة مناسبات، قطعت السلطات المحلية وقوات الأمن خطوة أخرى بإصدار وثائق تعلن صراحة أن هذه العائلات هي "عائلات داعش". في تشرين الثاني / نوفمبر 2018، عند نقل بعض العائلات النازحة ذات الانتماء المفترض إلى داعش إلى معسكر مهبط القيارة في نينوى ومخيم الكرامة في صلاح الدين، قدمت الشرطة المحلية رسائل إلى إدارة المخيم تفيد بأنهم "أفراد من عائلات خلية داعش الإرهابية. " مقابلة أجراها CIVIC مع موظف في منظمة غير حكومية تقدم المساعدة في مخيمات النازحين في مختلف المحافظات العراقية، تشرين الأول 2019.
49 أحد أشكال التصريح الأمني هو ما يسمى بـ "الموقف الأمني" (سلامة الموقف)، والذي يتضمن أسماء جميع أفراد الأسرة في المنزل، ويؤكد أنهم واضحون من أي صلات بداعش. تم إلغاء هذا الشكل من التصريح الأمني في نينوى في تموز 2020، لكنه لا يزال قيد المعالجة في محافظتي الأنبار وصلاح الدين. شكل آخر من أشكال وثيقة التصريح الأمني هو "عدم وجود" مطلوب "(" عدم مطلوبية)، والتي تصدر للفرد من قبل سلطة قضائية تؤكد أن الشخص غير مرغوب فيه. انظر ميليساندي جينات، "آليات العدالة القبلية والحلول الدائمة للعائلات ذات الانتماء المدرك إلى داعش،" المنظمة الدولية للهجرة، 2020.
50 العديد من الوثائق المدنية ضرورية للوصول إلى الخدمات المختلفة في العراق، بما في ذلك وثيقة الهوية المدنية (ID)، وبطاقة الجنسية، وبطاقة السكن، وبطاقة نظام التوزيع العام (PDS). يتم إصدار بطاقات الحصة الشهرية للأسرة بأكملها، وسيتطلب تغيير أفراد الأسرة عددًا من المستندات المدنية الأخرى. على الرغم من أن البطاقة المدنية ليست ضرورية للزيارات الطبية العادية، إلا أنها مطلوبة للعمليات الجراحية والإجراءات الرئيسية الأخرى. واجهت بعض النساء مشاكل في الولادة في مرافق المستشفيات العامة بسبب افتقارهن إلى بطاقات الهوية المدنية و/ أو شهادات الزواج. انظر بشكل عام، "الحواجز منذ الولادة: الأطفال غير الموثقين في العراق المحكوم عليهم بالحياة على الهامش"، مجلس اللاجئين النرويجي (NRC)، أبريل 2019،
/ https://www.nrc.no/resources/reports/barriers-from-birth
51 المجلس النرويجي للاجئين، "الحواجز منذ الولادة".
52 شرح أحد المحامين لـ CIVIC عملية الخضوع للتبرئة / الإخبار في نينوى: يجب على قريب المشتبه به في داعش الإدلاء بإفادة رسمية أمام مختار منطقته الأصلية وكذلك أمام محكمة التحقيق في اللواء، والإدلاء بشهادته أمام شاهدان على انتماء قريبهما لتنظيم الدولة الإسلامية. ثم يحيل القاضي القضية إلى الشرطة المحلية، ويجب على الشخص الإدلاء بشهادته أمام الشرطة المحلية - مرة أخرى أمام شاهدين - لتقديم معلومات حول أنشطة داعش لأقاربهم ومكان وجودهم. على الشخص أن يكرر نفس البيان في محكمة التحقيق، التي تحيل القضية بعد ذلك إلى محكمة مكافحة الإرهاب في تل كيف. ستفتح هذه المحكمة تحقيقا بموجب قانون مكافحة الإرهاب العراقي

وتؤكد أن الشخص موجود في قاعدة بياناتها الأمنية للمشتبه بهم. إذا كانوا في قاعدة بياناتهم، فإن محكمة مكافحة الإرهاب ستطلب من محكمة التحقيق إصدار ورقة إعلان للعائلة ومذكرة توقيف ضد الفرد. إذا لم يكن الشخص مدرجًا في قاعدة بيانات محكمة مكافحة الإرهاب ولكن الاتهام يؤكد معلوماته حول هذا الموضوع، فسيتم إضافة المشتبه به إلى قاعدة البيانات وسيتم إرسال مذكرة إلى جميع الجهات الاستخباراتية في جميع أنحاء البلاد. المصدر: مقابلة أجراها CIVIC مع محام يعمل في منظمة غير حكومية في نينوى، تشرين الأول 2020.

53 لمزيد من التفاصيل حول التبرئة، راجع Genat، "آليات العدالة القبلية والحلول الدائمة للعائلات ذات الانتماء المتصور إلى داعش".

54 "الإخبار" يعني "الاخبار عن جريمة" وهي في قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لعام 1971، وقانون العقوبات العراقي رقم 111 لعام 1969. حاليا وبموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2005 أن يكونوا منتمين إلى داعش، الافراد الذين لديهم صلة قرابة باعضاء داعش عليهم القيام بالإخبار أمام قاضي التحقيق. يعفي القانون الشخص المخطر للسلطات من أي مسؤولية جنائية عن أفعال سابقة تتعلق بالجريمة. تنص المادة 5 ("التنازل عن العقوبة والأعذار القانونية والأوضاع القانونية المخففة") على ما يلي: "1) كل من قدم للسلطات المختصة قبل اكتشاف الجريمة أو أثناء التخطيط لها معلومات تساهم في القبض على المجرمين. أو يمنع تنفيذ العملية، بالعفو ". انظر Genat، "آليات العدالة القبلية والحلول الدائمة للعائلات ذات الانتماء المتصور إلداعش".

55 انظر Genat، "آليات العدالة القبلية والحلول الدائمة للعائلات ذات الانتماء المتصور إلى داعش".

56 بناءً على هذا القرار، أمرت مديرية الجنسية والاحوال الشخصية في محافظة نينوى جميع مكاتبها على مستوى المقاطعات الفرعية بالالتزام بالحكم. المصدر: مقابلة أجراها CIVIC مع محام يقدم المساعدة القانونية للنازحين في نينوى، تشرين الأول 2019. مقابلة أجراها CIVIC مع موظف بإحدى المنظمات غير الحكومية، نوفمبر 2020.

57 مقابلات CIVIC مع موظفين من المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة القانونية للنازحين والعائدين في الأنبار وصلاح الدين ومع المدنيين في هذه المحافظات ،أجريت بشكل شخصي وعبر الهاتف بين نوفمبر 2019 وأيلول 2020.

58 مقابلة أجراها CIVIC مع مواطن سابق في حمام العليل عبر الهاتف، كانون الثاني 2021. مقابلات أجراها CIVIC مع منظمات إنسانية ترصد أزمة النزوح وتدعم النازحين عبر الهاتف، ديسمبر 2020 ويناير 2021.

59 مقابلات أجراها CIVIC مع موظفين من منظمات غير حكومية تقدم المساعدة القانونية للنازحين والعائدين في الأنبار وصلاح الدين ومع المدنيين في هذه المحافظات شخصيا وعبر الهاتف بين نوفمبر 2019 ويناير 2021.

60 مقابلات أجراها CIVIC مع مدنيين في مخيم ليلان، أغسطس / آب 2019. انظر أيضاً "العراق: عائلات أعضاء مزعومين بداعش رفضوا هوياتهم"، هيومن رايتس ووتش، 25 فبراير / شباط 2018 .https://www.hrw.org/news/2018/02/25/iraq-families-alleged-isis-members-denied-ids ,

61 راجع المنظمة الدولية للهجرة، "التقييم المتكامل للموقع ،" يوليو - أغسطس 2020 ، http://iraqdtm.iom.int/ILA5؛ والمنظمة الدولية للهجرة ، "تقرير القائمة الرئيسية 119 ،" نوفمبر - ديسمبر 2020 ، http://iraqdtm.iom.int/images/MasterList/20211284641795_DTM_119_Report_November_December_2020.pdf.

62 في عام 2019، قدر المجلس النرويجي للاجئين (NRC) أن 45000 طفل عراقي فقدوا شهادات ميلادهم وأن واحدًا من كل أربعة أطفال في مخيمات النازحين داخليًا يفتقد أحد أشكال الوثائق المدنية. انظر المجلس النرويجي للاجئين، "الحواجز منذ الولادة".

63 مقابلات أجراها CIVIC مع اثنين من المحامين العاملين في المنظمات الإنسانية التي تقدم المساعدة القانونية للنازحين داخليا عبر الهاتف، نوفمبر 2019 وأكتوبر 2020. انظر أيضا، المجلس النرويجي للاجئين، "الحواجز منذ الولادة".

64 "العراق: عائلات أعضاء مزعومين بداعش تم رفض اصدار بطاقات هوياتهم".

65 المصدر السابق.

66 يتطلب التسجيل في المدارس تقديم بطاقات هوية من الطفل وأولياء أمورهم ليتم تسجيلهم. على الرغم من أن وزارة التربية أصدرت توجيهاً في 2018 يسمح بتسجيل الأطفال غير الموثقين، أفاد المجلس النرويجي للاجئين أن واحدة من كل خمس أسر تعيش خارج المخيمات ولديها أطفال دون وثائق مدنية تواجه عقبات في تسجيلهم في النظام المدرسي. انظر المجلس النرويجي للاجئين، "الحواجز منذ الولادة".

67 مقابلة أجراها CIVIC مع رب أسرة أصله من قضاء تلعفر، مخيم حسن شام للنازحين، نوفمبر 2019.

68 مقابلة أجراها CIVIC مع نازحات يُزعم أن أزواجهن ينتمون إلى داعش وقتلوا أثناء الحرب، ومخيم حسن شام للنازحين في نينوى، ديسمبر 2019، ومخيم ليلان للنازحين في محافظة كركوك، أغسطس 2019. أكد عامل في منظمة غير حكومية أن النساء غالبا ما يتعرضن للضغط لتقديم العطاءات. خدمات جنسية للضباط من أجل قبول طلباتهم. المصدر: مقابلة أجراها CIVIC مع موظف من منظمة غير حكومية تعمل في الموصل، سبتمبر 2020.

69 مقابلة أجراها CIVIC مع نازحة يزعم انتماء زوجها لتنظيم الدولة الإسلامية وقتل خلال الحرب، مخيم حسن شام للنازحين، كانون الأول 2019.

70 مقابلات أجراها CIVIC مع محام يعمل في منظمة إنسانية تقدم المساعدة القانونية للنازحين في نينوى عبر الهاتف، نوفمبر 2019؛ مقابلات أجراها CIVIC مع عدد من العاملين في المنظمات الإنسانية الفاعلة التي تنفذ برامج الحماية في نينوى وصلاح الدين بين أكتوبر 2019 ويناير 2021.

71 علما أن القانون العراقي لا يمنع المجرمين بمن فيهم المحكوم عليهم بالإرهاب من الحصول على الوثائق المدنية. وهناك نص أقل في حرمان أسرهم وأقاربهم من هذه الوثائق. انظر دستور العراق لعام 2005. قانون الأحوال الشخصية 188 لسنة 1959؛ قانون الجنسية رقم 65 لعام 1972؛ قانون البطاقة الوطنية 3 لعام 2016؛ وقانون الجنسية العراقية 26 لسنة 2006.

72 نص لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) في توصيتها العامة رقم 30 على أنه يتعين على الحكومات ضمان تمتع النساء المتأثرات بالنزاع "بحقوق متساوية في الحصول على الوثائق اللازمة لممارسة حقوقهن القانونية والحق في تصدر هذه الوثائق بأسمائهم، وتضمن الإصدار الفوري للوثائق أو استبدالها دون فرض شروط غير معقولة ".

73 ينص قانون تسجيل المواليد والوفيات على أنه لا يمكن إصدار شهادات الميلاد إلا إذا كان الأب حاضرًا وكان هناك شهادة زواج. لا يمكن تسجيل الأطفال المولودين خارج زواج قانوني.

74 على سبيل المثال، قرر شيوخ العشائر في منطقة القيارة إرسال زوجات وأطفال أنصار داعش المزعومين إلى مخيمات النازحين داخليًا في نينوى، أحدهم مخيم جدة. انظر إيريكا غاستون وماريو شولتز، "عند رأس الرمح: تأثير الجماعات المسلحة على النزوح والعودة في عراق ما بعد داعش"، معهد السياسة العامة العالمية (GPPI) ، فبراير 2019 .www.gppi.net/2019/02/18/at-the-tip-of-the-spear انظر أيضًا "أسر أقارب داعش الذين أُجبروا على العيش في مخيمات" ، هيومن رايتس ووتش، 4 فبراير / شباط 2018 ، https://www.hrw.org/news/2018/02/04/families-isis-relatives-forced-camps
و "العراق: تهجير واحتجاز لعائلات داعش المشتبه بهم"، هيومن رايتس ووتش، 5 مارس / آذار 2017
https://www.hrw.org/news/2017/03/05/iraq-displacement-detention-suspected-isis-families.

75 مقابلة أجراها CIVIC مع مواطن من قضاء سنجار في محافظة نينوى بشكل شخصي في دهوك، شباط 2020.

76 مقابلة أجراها CIVIC مع زعيم عشيرة من ربيع في قضاء تلعفر بمحافظة نينوى وجها لوجه في دهوك، شباط 2020.

77 كان هذا هو الحال في صلاح الدين، عندما أصدر مجلس المحافظة مرسوماً في عام 2016 ينص على أنه لا يحق لعناصر داعش والمتعاونين معها العودة إلى المحافظة وأن الأقارب المباشرين لعناصر داعش سيتم طردهم ومنعهم من العودة إليها. فترة عشر سنوات في الحياة. انظر، "العراق: تهجير واحتجاز لعائلات داعش المشتبه بهم"

78 ميثاق اهل هيت في الانبار.

79 وعادة ما تكون هذه التسوية مالية (الدية)، وينتهي الأمر بالطرف المذنب بدفع ما يسمى شعبيا "الدية". الاتفاق على دفع (الدية) لا يعني بالضرورة أن قبيلة الجاني تعترف بالذنب. ومع ذلك، بقبول الدفع، تتخلى قبيلة الضحية عن حقها في الانتقام. بمجرد الاتفاق على التسوية ودفعها، يجب أن تنهي النزاع وتضع حداً لدوامة العنف. مع ذلك، تعرضت بعض العائلات التي يُعتقد أنها تنتمي إلى داعش للمضايقات والعنف بعد عودتها إلى ديارها على الرغم من وجود اتفاق. المصدر: مقابلة أجراها CIVIC مع زعيم عشائري في يثرب، صلاح الدين، تشرين الثاني 2019. هالي بوبسين، "العدالة القبلية في العراق الهش"، مؤسسة القرن، 7 نوفمبر / تشرين الثاني 2019، https://tcf.org/content/report/tribal-justice-fragile-iraq/ ؛ جينات ، "آليات العدالة القبلية والحلول الدائمة للعائلات ذات الانتماء المدرك لداعش "، المنظمة الدولية للهجرة ، 2020.

80 العدالة القبلية، بحكم تعريفها، غير رسمية وقائمة على العرف. لذلك، فهي غير موحدة وغير معترف بها قانونًا من قبل الدولة العراقية. علاوة على ذلك، فإن ديناميكيات القوة بين القبائل تمنع النظام من أن يكون عادلاً وحياديًا، حيث إن بعض القبائل الأكثر قوة وزعماء القبائل يتمتعون بنفوذ أكبر على عملية التفاوض. وبالتالي، يمكنهم ممارسة المزيد من التأثير على مسؤولي الدولة. ومع ذلك، فمن الملاحظ أن الشرطة المحلية والقضاء يمتنعان أحيانًا عن التدخل في أي نزاع حتى تتوصل القبائل إلى اتفاق. انظر، بوبسين، "العدالة القبلية في العراق الهش".

81 في عام 2018، توصلت السلطات المحلية وزعماء العشائر والمجتمعات وقادة الجهات الأمنية المحلية في البعاج إلى اتفاق ضد عودة عائلات أعضاء داعش، وأصدر تعليمات بأنه "لا يجوز لأي شيخ أو مختار ختم [وثائق] شخص ما". من لديه ابن أو أخ أو أب من أعضاء داعش ". المصدر: مقابلة أجراها CIVIC مع زعيم عشيرة عربية سنية من منطقتي قيروان والبعاج في غرب نينوى عبر الهاتف، نيسان 2020. انظر أيضا: العراق: القوات المحلية تنفي عائلات المشتبه بانتمائهم لداعش، 26 نيسان 2018، حقوقية هيومن رايتس ووتش، https://www.hrw.org/news/2018/04/26/iraq-local-forces-banish-isis-suspects-families. في اجتماع عشائري في مدينة الرمادي وقع في عام 2019 بحضور رئيس بلدية المدينة، تقرر ابقاء أفراد عائلات أعضاء داعش المزعومين في المخيمات، ممنوعون من العودة إلى المدينة إلى أجل غير مسمى. المصدر: مقابلة أجراها CIVIC مع موظف في منظمة غير حكومية تعمل في العراق عبر الهاتف، تشرين الأول 2019. أثيرت القضية أيضا خلال اجتماع الحماية بين الشركاء الإنسانيين في أربيل في تشرين الثاني 2019.

82 مقابلات أجراها CIVIC مع مواطن وزعيم عشيرة من ناحية يثرب بصلاح الدين، نوفمبر 2019.

83 مقابلة أجراها CIVIC مع رب أسرة من ناحية العياضية في تلعفر عبر الهاتف في كانون الثاني 2021.

84 تخضع العائلات التي يُعتقد أنها مرتبطة بداعش للمراقبة من قبل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في العراق. ألقى مسؤولون عراقيون باللوم في الارتفاع الأخير في هجمات داعش على عودة ما يسمى بـ "عائلات داعش" إلى مناطقهم الأصلية. ومع ذلك، فإن الرابط غير واضح وينبغي مزيد من التحليل، لأنه يخاطر بوصم هذه العائلات بشكل أكبر. انظر، الهاشمي، "داعش في العراق". كما أعربت السلطات المحلية وعناصر من القوات الأمنية في كركوك وديالى عن قناعتهم بأن خلايا داعش في هاتين المحافظتين تتلقى المساعدة من جزء من السكان المحليين الذين لا يزالون يتعاطفون مع أيديولوجية داعش المتطرفة والذين تربطهم صلات عائلية بعناصر داعش. وكما قال أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، "ينزلون [من جبال حمرين] ليلاً لرؤية عائلاتهم التي تعيش في هذه القرى وتحصل على الطعام والإمدادات". مقابلة أجراها CIVIC مع ضابط شرطة محلي من داقوق بمدينة كركوك، آب 2019.

85 ناصر الغنام، اللواء في العمليات المشتركة العراقية، في لقاء مع زعماء العشائر والمجتمعات في الأنبار عندما كان قائدا لقيادة عمليات الأنبار، فيديو تم تحميله على فيسبوك في 9 تموز / يوليو 2019 ، https:// www.facebook.com/iraforces/videos/274753610526577/

86 وقع "ميثاق الشرف لعشائر العياضية" أكثر من 90 من قادة العشائر والمجتمعات من ناحية العياضية في تلعفر بمحافظة نينوى في 9 آب 2019. ويمنع "عودة أي شخص - متورطا في أعمال إرهابية وأفراد عائلته من الدرجة الأولى، ما لم يعلنوا براءتهم أمام المحاكم بشرط ألا يكونوا من أنصار التنظيمات الإرهابية ". ينص "ميثاق شعب الأنبار"، الموقع في يوليو / تموز 2016 من قبل 38 من قادة المجتمع من محافظة الأنبار، على أن عائلات أعضاء داعش "يمكنهم العودة بأمان إلى مناطقهم بعد إعلان نبذهم وأفعالهم، ورفع دعوى قضائية ضدهم، ويقسمون على ذلك ".

87 في بعض المناطق المتأثرة بالنزاع، قد تتعرض المفاوضات القبلية للخطر بسبب ديناميكيات القوة الخاصة بين القبائل والفاعلين السياسيين والأمنيين والسلطات المحلية. على سبيل المثال، يتم منع النازحين من بلدة الخيلانية في ديالى من العودة إلى ديارهم من قبل المجتمعات المجاورة والجهات الأمنية العاملة في المنطقة لاتهامهم بدعم أنشطة القاعدة وداعش في المنطقة. وفي مفاوضات المصالحة القبلية برعاية عضو مجلس النواب العراقي، وافق التميمي على دفع (دية) لتسوية الخلاف. ومع ذلك، بعد الاتفاق على سعر التسوية، تراجع التميمي، وطلب زيادة - زُعم أنها تحت تأثير الجهات الأمنية في المنطقة. حتى هذا التاريخ، لم يتم التوصل إلى اتفاق. المصدر: مقابلات أجراها CIVIC مع قيادي مجتمعي من الخيلانية في مخيم الوند للنازحين، نوفمبر 2019. مقابلة أجراها CIVIC مع موظف فاعل إنساني يعمل في ديالى عبر الهاتف، تشرين الثاني 2019.

88 ترفض بعض القبائل دفع "الدية" لأنهم يرون في ذلك اعترافًا بالذنب. وافق الشيعة من يثرب على إسقاط مطلبهم "بدية" وقبول تعويض من السلطات المحلية والوطنية بدلاً من ذلك. ومن بين تسعة ملايين دينار عراقي طُلبت، وافق الوقف السني على دفع سبعة ملايين دينار والحكومة المحلية ستدفع المليوني دينار. مقابلة أجراها CIVIC عبر الهاتف مع عضو في منظمة غير حكومية تعمل على قضايا الحماية في صلاح الدين، أكتوبر 2019. مقابلة أجراها CIVIC مع شيخ من قبيلة البو حشمة شخصيًا في يثرب، نوفمبر 2019. انظر أيضًا: ماك سكيلتون وأسامة غزيري، "العلاقات بين آليات السلام المحلية في العراق وهياكل الحكم الأخرى: ربط المحلي بالوطني" Chemonics ، أبريل 2020.

89 في ديالى والمحافظات الأخرى، طلبت وحدات الحشد الشعبي الموجودة في المنطقة من النازحين الراغبين في العودة إلى مناطقهم الأصلية في 2017-2018 الالتحاق بقوات الحشد الشعبي المحلية كشرط للتمكن من العودة. المصدر: مقابلة أجراها CIVIC مع موظف في منظمة غير حكومية تعمل في محافظة ديالى في مدينة كلار، تشرين الثاني 2019. مقابلة أجراها CIVIC مع محلل أمني عبر الهاتف في نوفمبر 2019.

90 منذ عام 2014، شجع فاعلون امنيون مثل فيلق بدر على إنشاء مجموعات محلية من وحدات الحشد الشعبي تابعة لها. انظر، جاستون وشولز، "عند طرف الرمح."على سبيل المثال انضم أعضاء من قبيلة زركوست (عرب شيعة) إلى الحشد الشعبي - بدر وشاركوا في تحرير المنطقة من داعش.

91 مقابلات أجراها CIVIC مع نازحين مدنيين من السعدية نازحين في مخيم الوند، خانقين، نوفمبر 2019.

92 على سبيل المثال، قال أحد النازحين لـ CIVIC إن شقيقه قد اختطف من قبل وحدات الحشد الشعبي المحلية - على الرغم من حصوله على تصريح أمني - بعد ذهابه للتحقق من وضع منزله. وأوضح الرجل أن شقيقه احتجز في مركز اعتقال غير قانوني وتعرض للتعذيب. وقالت نازحة أخرى لـ CIVIC إن النساء تعرضن للمضايقة والطرد من القرية بعد محاولتهن جمع بعض متعلقاتهن من ممتلكاتهن. المصدر: مقابلات CIVIC مع نازحين مدنيين من قريتين في ناحية السعدية نازحين في مخيم الوند بخانقين نوفمبر 2019.

93 رغم إغلاق مخيم الوند نهاية 2020، لم تتزايد العودة إلى السعدية. انظر: المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح.

94 مقابلات أجراها CIVIC مع مدني وقائد مجتمعي من الخيلانية في مخيم الوند للنازحين، تشرين الثاني 2019. موظف من منظمة غير حكومية تعمل في ديالى (مقابلة عبر الهاتف، تشرين الثاني 2019) ومحلل أمني يراقب التطورات الأمنية في المنطقة. كما أوضحت المحافظة (مقابلة في أربيل، آب / أغسطس 2020) أن أصل هذا النزاع العشائري سبق توسع داعش في 2014.

95 وأشار النازحون الذين قابلهم CIVIC إلى خطب لمختار البزول على وسائل التواصل الاجتماعي هدد فيها بقتل أي فرد من قبيلة الخيلانية إذا تجرأ على العودة. أخبر موظف بإحدى المنظمات الإنسانية CIVIC عن تهديدات مكتوبة على عدة مبان في الخيلانية والقرى المجاورة تهدد سكان قرية الخيلانية. المصدر: مقابلات أجراها CIVIC مع مدني وقائد مجتمعي من الخيلانية في مخيم الوند للنازحين، نوفمبر 2019. مقابلة أجراها CIVIC مع موظف فاعل إنساني يعمل في ديالى عبر الهاتف، تشرين الثاني 2019. مقابلة أجراها CIVIC مع محلل أمني يتابع التطورات الأمنية في المنطقة، تشرين الثاني 2019.

96 مقابلة أجراها CIVIC مع أحد المدنيين من الخيلانية، مخيم الوند للنازحين، نوفمبر 2019.

97 زار ممثلوا المجتمع من الخيلانية قائمقامية المقدادية في عام 2017 لتسليم نسخ من بطاقات الهوية لهؤلاء النازحين الذين يرغبون في العودة وطلب موافقتهم. ورفضت سلطات المنطقة الطلب، بحجة أن النازحين سيحتاجون إلى تسوية الخلاف مع عشيرة بني تميم في البزول من أجل العودة. المصدر: مقابلات أجراها CIVIC مع قائد مجتمعي من قرية الخيلانية في مخيم الوند للنازحين، نوفمبر 2019. مقابلة أجراها CIVIC مع موظف فاعل إنساني يعمل في ديالى عبر الهاتف، تشرين الثاني 2019.

98 "العراق: لا عدالة في حالات الاختفاء القسري" ، هيومن رايتس ووتش ، 16 نوفمبر / تشرين الثاني 2020، https://www.hrw.org/news/2020/11/16/iraq-no-justice-enforced-disappearances

99 "إقليم كردستان العراق: منع العرب من العودة" ، هيومن رايتس ووتش ، 19 يوليو / تموز 2020 ، https://www.hrw.org/news/2020/07/19/kurdistan-region-iraq-arabs-blocked-returning .

100 على سبيل المثال ، لم يُسمح للعرب السنة من جلولاء بالعودة إلى قراهم بعد طرد داعش من قبل قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان في عام 2015 ولم يكن بإمكانهم فعل ذلك إلا بعد انسحاب قوات حكومة إقليم كردستان ونشر القوات العراقية في عام 2017. شهادة من ويلقي السكان باللوم على قوات أمن حكومة إقليم كردستان في تدمير ممتلكات عربية في المنطقة. المصدر: مقابلات أجراها CIVIC مع زعيم عشائري ومدني من منطقة جلولاء بناحية خانقين بديالى تشرين الثاني 2019. مقابلة أجراها CIVIC مع محلل يرصد التطورات الأمنية والسياسية في ديالى عبر الهاتف، تشرين الأول 2019. انظر أيضا: "العراق: نفي ومجردون من ممتلكاتهم: تهجير قسري وتدمير متعمد في شمال العراق" ، منظمة العفو الدولية ، 20 كانون الثاني 2016 ، https: //www.amnesty.org/en/documents/mde14/3229/2016/ar/ ؛ CIVIC ، "نريد فقط أن يحمينا شخص ما": تحديات الحماية المدنية في كركوك ، ديسمبر 2019 ، https://civiliansinconflict.org/publications/policy/civilian-protection-challenges-in-kirkuk/.

101 مقابلة أجراها CIVIC مع نازحين من منطقة حسن شام في مخيمات نينوى وحسن شام وخازر، نوفمبر 2019.

102 مقابلة أجراها CIVIC مع موظف في منظمة إنسانية تراقب نزوح وعودة النازحين، سبتمبر 2020.

103 مقابلة أجراها CIVIC مع نازح من منطقة حسن شام في نينوى، مخيم حسن شام للنازحين، نوفمبر 2019. وعلى وجه الخصوص، سُمح للجماعات الرعوية الكردية برعي ماشيتهم في القرى غير المأهولة. وهذا ما يزيد من إحباط النازحين داخليًا، لأن أحد الأسباب التي قدمتها سلطات حكومة إقليم كردستان لعدم عودة العائلات النازحة داخليًا إلى قراهم هو كون هذه القرى مدمرة وملوثة بالذخائر المتفجرة.

104 مقابلات أجراها CIVIC مع نازحين من منطقة حسن شام في مخيمي حسن شام وخازر، نوفمبر 2019. مقابلة أجراها CIVIC مع موظف من منظمة غير حكومية تعمل في نينوى وأربيل، تشرين الأول 2019.

105 وطبقاً لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي قابلها CIVIC، فإن سلطات حكومة إقليم كردستان تريد إدراج الاتفاقية الخاصة بعودة هؤلاء النازحين داخلياً في مناقشة أوسع حول الوضع والسيطرة على الأراضي المتنازع عليها. المصدر: المقابلات التي أجراها CIVIC مع موظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني شخصيًا في نوفمبر 2019 وعبر الهاتف في سبتمبر وأكتوبر 2020.

106 في يونيو 2014 ، سيطرت قوات داعش - بدعم من بعض العرب السنة المحليين والتركمان - على مناطق شاسعة من جنوب وغرب طوز، بما في ذلك ناحيتي آمرلي وسليمان بك. سيطرت القوات العراقية المدعومة من وحدات الحشد الشعبي والقوات المحلية على خط المواجهة حتى أكتوبر / تشرين الأول 2014، عندما أدت عملية مشتركة ضمت القوات العراقية ووحدات الحشد الشعبي وقوات حكومة إقليم كردستان إلى طرد داعش من معظم منطقة طوز. منذ تلك اللحظة وحتى انسحاب البيشمركة في أكتوبر 2017، تم تقسيم السيطرة على المنطقة بين قوات أمن حكومة إقليم كردستان ووحدات الحشد الشعبي. لكن مع انسحاب قوات حكومة إقليم كردستان، فر آلاف السكان الأكراد من المنطقة خوفا من العنف الطائفي. أعقب ذلك أعمال عنف في مدينة طوز خورماتو، مع اشتباكات بين وحدات الحشد الشعبي والمواطنين المسلحين، وتدمير الممتلكات، وتشريد السكان الأكراد المتبقين. أدى التدهور الأمني الشديد في المنطقة إلى إصدار رئيس الوزراء حيدر العبادي الأمر بسحب وحدات الحشد الشعبي ونشر قوات التدخل السريع في يناير 2018.

107 مقابلات أجراها CIVIC مع مدنيين من ناحية طوز يعيشون في مدينة كركوك، تشرين الثاني 2019.

108 مقابلة أجراها CIVIC مع مواطن من ناحية آمرلي في طوز بمدينة كركوك، تشرين الثاني 2019.

109 سلطت تقارير عديدة الضوء على السلوك التعسفي لوحدات الحشد الشعبي التركمان الشيعية في المنطقة باعتباره مصدر قلق لاستقرار المنطقة وعودة النازحين. انظر،جاستون وشولز، "على رأس الرمح" ؛ و " الدمار الذي حل بعد التحرير: الميليشيات العراقية وما بعد أمرلي" ، هيومن رايتس ووتش ، 18 مارس / آذار 2015. https://www.hrw.org/ report/2015/03/18/after-liberation-came-destruction/iraqi-militias-and-aftermath-amerli

110 مقابلة أجراها CIVIC مع مختار قرية في ناحية آمرلي في طوز بمدينة كركوك، تشرين الثاني 2019.

111 أدى انسحاب قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان في أكتوبر / تشرين الأول 2017 وأعمال العنف التي أعقبت ذلك إلى تهجير ما يقرب من 30 ألف كردي سني من منطقة طوز وتدمير ونهب العديد من الممتلكات التي يملكها السكان الأكراد. انظر، "حوالي 30 ألف كردي نزحوا من مدينة قرب كركوك: مجموعات إغاثة"، رويترز، 25 أكتوبر / تشرين الأول 2017، www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-kurds-tuz/nearly-30000-kurds-displaced-from-city-near-kirkuk-aid-groups-idUSKBN1CU1QG

112 مجموعة عمل عودة النازحين في العراق ، "مناطق المنشأ التي لم تشهد عودة ،" ديسمبر 2020.

113 انظر CIVIC. https://civiliansinconflict.org/publications/research/caught-in-the-middle/

114 انظر الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير ممثل الأمين العام عن حقوق الإنسان للمشردين داخليًا، والتر كالين؛ إضافة: إطار حول الحلول الدائمة للنازحين داخليًا،"1.

CIVIC / باولا غارسيا

تشرين الثاني / نوفمبر 2019، الرمادي، الأنبار، العراق: لافتة تحذيرية على مبنى دُمّر أثناء القتال ضد تنظيم داعش يشير إلى أنه قد يكون ملوثاً بمواد متفجرة. يُعرف هذا المجمع السكني غير المكتمل بالكيلو 8، وهو عبارة عن مستوطنة غير رسمية للنازحين داخليًا. يجب أن يكون البالغون والأطفال الذين يعيشون هناك على دراية بالمناطق الملوثة بالمتفجرات وأن يتخذوا الاحتياطات اللازمة.

CENTER FOR
CIVILIANS IN CONFLICT
RECOGNIZE. PREVENT. PROTECT. AMEND.

T +1 202 558 6958
comms_arabic@civiliansinconflict.org
civiliansinconflict.org